جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة فيروس كورونا المستجد

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة.

إعداد الطالبة :
فالي هدى

إشراف:
د/الصادق جراية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
فرج عبد الحميد	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	رئيسا
جراية الصادق	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
لويشي هشام	أستاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

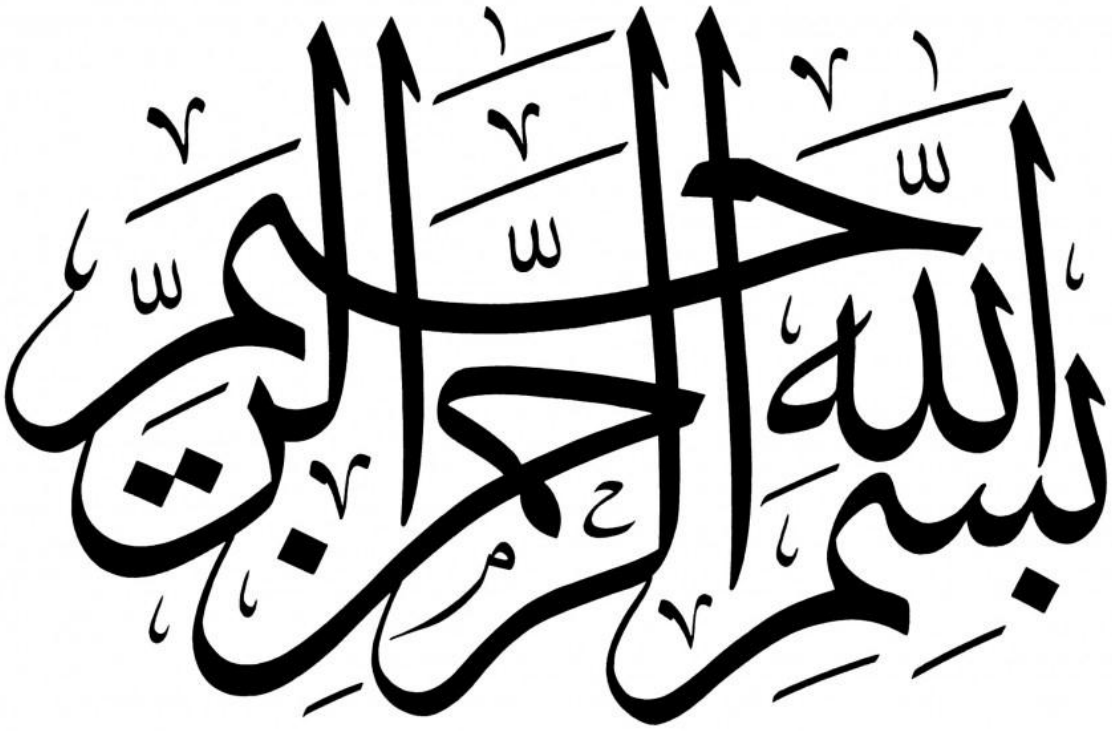
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

يوسف / الآية 76

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين وألف صلاة وسلام على رسوله الكريم قال تعالى في كتابه الجليل:

" **وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا** "

إلى رمز المحبة والحنان إلى من سهرت على تربيتي إلى من منحتني القوة والحياة أمي العزيزة حفظك الله وأطال عمرك

إلى الذي رسم لي طريق العلم بحبه وعلمني معنى الحياة بكده وجهده أبي العزيز

إلى من تربيت وترعرعت بينهم إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

شكروتقديــر

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نسجد لله عز وجل, شاكرين أن وهبنا القوة والمقدرة والبحث ويسر لنا طريق النجاح.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان والامتنان

إلى المشرف الأستاذ **الدكتور** " **الصادق جراية** " الذي تابع عملنا هذا ولم يبخل علينا

بنصائحه وتوجيهاته القيمة والمفيدة

مقدمـــة

مقدمة

واجه الامن الصحي في القرن الحادي والعشرين تحولا هاما في تاريخ الصحة العامة والرعاية الصحية وحماية المجتمع من الأوبئة التي شكل كوفيد 19 (كورونا) مجالا حيويا لاختبار مدى قدرة واستعداد دول العالم على التصدي لمثل هذه الجائحة العالمية والتي انتشرت بكل ارجاء المعمورة بلمح البصر, وعكست مدى ضعف وهشاشة المنظومة الصحية للدول سواء كانت متقدمة ام لا. حيث باتت هذه الجائحة تطرح رؤى ومفاهيم جديدة وركائز وابعاد مهمه للأمن العالمي الذي بات مهددا بانهيار دول ومؤسسات وشركات دوليه ومنظومة اقتصادية عالمية, اضافه لتهديد امن مجتمعي عالمي بات يعاني من الخطر مما يحتم عليه تغيير الكثير من قيمه ومفاهيمه السائدة للوصول الى الامنة المجتمعية والتي لا تتم الامن خلال وضع اسس وبروتوكلات علاجية عالمية ,وتنسيق بالرؤى والمفاهيم للتعامل والتعاون الاقليمي والدولي.

أي بمعنى اخر دخل الامن الصحي كإحدى مرتكزات استقرار الامن العالمي واحد مهددات هذا الامن. حيث لابد من اعادة النظر والاهتمام بشكل واسع وعالمي بدلالات ومؤشرات الامن الصحي وكيفية تحقيقه محليا ومد جسور التعاون الاقليمي للحد منه او احتوائه وكذلك دوليا. اذ بات من الواضع ان الأمن عالمي دون تحقيق للامن الصحي.

وقد كشف وباء كورونا المستجد عن جوانب كثيرة من الاختلالات الهيكلية في العالم، لعل أهمها وأوضحها هو تراجع الاهتمام بمفهوم الأمن الصحي لحساب جوانب أخرى للأمن، لا سيما الأمن العسكري، الذي شهد نمواَ مطرداً على مدى السنوات والعقود الماضية حتى قارب حجم الإنفاق عليه من حاجز التريليونين دولار العام الماضي، قبل أن يكشف وباء "كوفيد 19" للعالم عن أن الأمن الصحي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، وأن توجيه قدر ولو بسيط من الموارد نحو الاهتمام بهذا البعد من أبعاد الأمن الإنساني كفيل بأن يحمي البشر من أضرار ومخاطر تفوق بكثير مخاطر الصراعات والحروب العسكرية.

وبات من الواضح أن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) قد غيّر موازين أولويات الأمن الوطني في عدد كبير من بلدان العالم وخاصة الجزائر، ما دفع الحكومات إلى وضع استراتيجيات طارئة لمواجهة هذا العدو الخفي الذي يهدد أمن الشعوب وسلامتها في الدول المتقدمة وغير المتقدمة على حد سواء. ولا يعني هذا التغير المؤقت في أولويات الأمن الوطني أنّ التحديات والمخاطر الأمنية التقليدية، مثل الحروب والإرهاب والجريمة المنظمة والتجسس وغيرها، لم تعد موجودة؛ إذ إن استراتيجيات وتكتيكات الردع والدفاع المتمثلة بالجيوش والتسلح التقليدي وغير التقليدي والتحالفات العسكرية وأجهزة الاستخبارات وغيرها لم تتغير، لكن تغيرت أساليب إدارتها وتدريب كوادرها.

ومن المتوقع أن يكون لوباء كورونا أثرٌ مشابه في ميزانيات الدفاع في العديد من دول العالم. ويمكننا القول إن انتشار فيروس كورونا، بشكل متسارع، اختبر جاهزية أنظمة الأمن الصحي والمحلي والدفاع في عدد من دول العالم المختلفة، على نحوٍ أثارَ العديد من الأسئلة حول مستقبل مفهوم الأمن الوطني واستراتيجيات الردع والدفاع، بعد أن فرض واقعًا جديدًا في الفضاءين الملموس والافتراضي.

لقد أعاد وباء فيروس كورونا ترسيم خطوط الدفاع الأمامية للأمن، بحيث اضطر عدد كبير من الحكومات إلى إعادة توجيه الموارد للاستثمار في قطاعات حيوية مثل الخدمات الصحية وبحوث استشراف ومعالجة الأوبئة ومؤسسات الأمن السيبراني وغيرها من القطاعات التي تقف على خط الصد الأول في مواجهة هذا الوباء وتداعياته على الأمن الوطني ، فعلى سبيل المثال، وبسبب حظر التجول الذي فرضته كثير من الحكومات على سكان أغلب المدن في دول العالم المختلفة للحد من انتشار الوباء، أصبح الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في التواصل الاجتماعي بين الأفراد شبهَ كلي، وأصبح استخدام الفضاء الافتراضي بدلًا من العمل المكتبي الواسطة الرئيسة التي تدار بها العديد من المؤسسات

الحيوية، الخاصة والعامة، وحتى المؤسسات الأمنية مثل الجيش والشرطة والمخابرات وغيرها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن دولًا كثيرة في العالم، رغم انتشار التكنولوجيا الرقمية فيها، لم تكن مستعدة لهذا التحول المفاجئ الذي يمثل عبئًا كبيرًا على المؤسسات الحكومية المسؤولة عن حفظ أمن الدولة ضد التحديات الداخلية والخارجية.

مثلما قد تؤثّر الحالات الطبية القائمة مسبقاً لدى الأفراد في قدرتهم على محاربة فيروس كورونا المستجدّ الذي يجتاز العالم حالياً، فمن المرجح أن تؤثر الأحوال الأساسية السابقة في البلدان على قدرتهم على إدارة الأزمة الصحية والاقتصادية والأمنية وبالنسبة للجزائر وسكّانها البالغ عددهم 43 مليون نسمة، فإن البنية التحتية الطبية الضعيفة، والأزمة السياسية و الأمنية المستمرة منذ عام، قد جعلت جميعها هذه البلاد الواقعة في شمال أفريقيا عرضة بشكلٍ خاص للتداعيات الناتجة عن الفيروس.

يمكن القول إن بعض التغيرات التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد، مثل الاعتماد الكبير والمفاجئ على التكنولوجيا الرقمية في إدارة مؤسسات الدولة الحيوية والأمنية وتبنّي آليات مبتكرة في إدارة الملف الأمني، هي تغيرات طارئة سوف تتلاشى مع انحسار خطر الوباء على الصحة العامة. وفي المقابل، من المرجح أن يترك الوباء آثارًا دائمة في مفاهيم الأمن وأولوياته على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

لقد كشف وباء فيروس كورونا العديد من الثغرات في أنظمة الأمن والبنى التحتية الحيوية في العديد من دول العالم وخاصة الجزائر وفي الوقت نفسه، سلّط الضوء على الأهمية المتزايدة للفضاء الافتراضي وأمنه السيبراني، إضافة إلى أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في قطاعات الأمن المختلفة والبنى التحتية الحيوية. وفي المقابل، وضع وباء فيروس كورونا

أنظمة الحكم المختلفة، الديمقراطية والشمولية على حد سواء، أمام تحدي المحافظة على أمن الدولة والصحة العامة والاقتصاد مقابل حماية الحريات، خصوصًا في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية.

أهمية موضوع الدراسة:

محاولة فهم التداعيات المحتملة للأوبئة على الأمن الوطني وسُبل تعزيز جاهزية المؤسسات الأمنية في الجزائر للتعامل مع مثل هذه التحديات من خلال إعادة تقييم الاستراتيجيات الأمنية الحالية، ومراجعة تحديد أولويات الأمن الوطني وموازينه، وتخصيص الميزانيات المالية للتدريب وتوفير البنى التحتية المناسبة لها، إضافة إلى العمل على سد الثغرات التي ظهرت أثناء وباء فيروس كورونا وتعزيز "الخواصر" الرخوة التي تم التعرف إليها خلال هذه الأزمة.

أسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

إن البحث في هذا الموضوع ينطلق من حداثة الموضوع كونه موضوع حديث العهد مع إنتشار فيروس كورونا وهذه الأسباب التي جعلتنا نهتم بهذا الموضوع للأسباب التالية:

- الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمنية في مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية.

- موضوع حيوي يطغى فيه الجانب الإجرائي والعملي أكثر من الجانب النظري.

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع باستثناء ما تم تناوله من خلال الملتقيات و بعض المحاضرات التي نظمتها في هذا الشأن.

- المكانة التي يحتلها المؤسسة الأمنية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

انصبت دراسة هذا الموضوع على بيان الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمنية في مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية, حيث واجهتني جملة من الصعوبات ولعل أهمها:

– اختيار موضوع الدراسة وحداثة الموضوع إذ أنه موضوع الساعة ،مما نتج عنه غياب الدراسات في ظله، وهو ما أدى بنا إلى جمع المعلومات من المراسيم و القوانين الجديدة في هذا الموضوع.

– قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت موضوع الدراسة .

إشكالية الدراسة:

لقد أبرزت الجائحة الحالية النقص الفاضح في المعدّات لحماية مقدّمي الرعاية، فضلاً عن النقص في رأس المال البشري في قطاع الرعاية الصحّية، إذ أن نظام الرعاية الصحّية و الأمنية غير الفعّال بشكل مزمن.

وفيما أقرّت الحكومة الجديدة أنّ الجزائر تواجه "أزمة صحّية" وأنّ النظام الصحّي والأمني بحاجة إلى "إعادة تأهيل".

من هنا قمنا بطرح الإشكالية التالية :

ما هو دور الأجهزة الأمنية في مكافحة فيروس كورونا ؟ و ما هي الآليات المتبعة في ذلك؟

المنهج المتبع في الدراسة:

لأجل إبداء هذه الدراسة في صورة علمية واضحة، واعطائها قدرا من الموضوعية اعتمدنا منهجا تحليليا على إعتبار أهميته في تحليل النصوص القانونية التي يرتكز عليها موضوع الدراسة والإشارة الى غيره من القوانين ذات الصلة بالموضوع.

تقسيم موضوع الدراسة:

لقد تم تقسيم موضوع الدراسة اعتمادا على التقسيم الثنائي للموضوع، وذلك في فصلين جاء الأول تحت عنوان **الإطار المفاهيمي للسياسة الأمنية.**

أما الفصل الثاني فسنتعرض فيه إلى **آليات مواجهة فيروس كورونا في الجزائر** .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة الأمنية

كثيرا ما اعتبر موضوع الأمن الهاجس الوحيد لدى الدول التي تسعى الى تحقيقه من خلال رسم الخطط الإستراتيجية والأمنية والسياسة العامة، وإظهار القوة العسكرية والتركيز عليها على حساب الجوانب الأخرى للأمن.

ومع مرور الزمن وظهور تحديات جديدة في العصر الراهن بدأ يأخذ منعرج آخر، يصب تركيزه على الجانب الصحي للإنسان كموضوع وغاية بدل التركيز على الدولة كمحور رئيسي ،لعدة اعتبارات نذكر منها: تفشي الأمراض المعدية التي تعتبر تهديد مباشر وصريح للأمن القومي للدول الأخرى. ولذلك تفشي أية فيروس خطير هو تهديد للمجتمع الإنساني ككل وأحد أكبر التهديدات للأمن العالمي وفي هذا الفصل سنهتم بالحديث على السياسة العامة و الأمن الصحي بصفة عامة.

المبحث الأول

مفهوم السياسة العامة

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف السياسة العامة في المطلب الأول و في المطلب الثاني إلى الأطر النظرية المعتمدة في تحليل السياسة العامة.

المطلب الأول

تعريف السياسة العامة

الفرع الأول

السياسة العامة من منظور ممارسة القوة (السلطة)

في البداية لا بد من الإشارة إلى معني القوة والتي تعبر بصفة عامة عن "قدرة شخص أو مجموعة أو حكومة ما على القيام بعمل يؤثر في شخص أو مجموعة من الأحداث تغير في السلوك المحتمل القيام به إزاء عمل مستقبلي محدد". وتكون القوة نتيجة إمتلاك مصدر أو مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه , المال, الخبرة , المنصب, الشخصية ....الخ ,وعليه فان أصحاب هذا الاتجاه يرون أن نتائج أي مجتمع سياسي ما هو إلا تعبير عن البيئة التي تعيش فيها هذا المجتمع من محصلة أنماط النفوذ، أو أن التركيز الأكبر على عملية القوة السياسية وكيفية ممارسة النفوذ لتحقيق السياسات العامة والوسائل التي بها تم ذلك.[1]

القوة: تعتبر القوة كقيمة في حد ذاتها ينظر إليها علماء الإجتماع السياسي على أنها سبب النشاطات الاجتماعية للتنظيم، ويعني أن القوة هي سبب ونتيجة في آن واحد لقيام التنظيم الإجتماعي, ومن ناحية ثانية فان القوة كظاهرة أو كعملية لا يمكن أن تظهر إلا إذا بدأ

[1] امحمد محمود ربيع، عبدالله العتيم، وأخرون، موسوعة العلوم السياسية، ج1، كويت، 1993، ص 451.

الأفراد في الدخول في التفاعل وعلاقات مع بعضهم كمصلحة للتنظيم , كما يرى إتجاه ثالث أن القوة مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف والمصالح والأغراض القومية كالأمن والإستقرار والرخاء...الخ , ونحو ذلك تصبح بدورها هدفا في حد ذاته تسعى الدولة لتحقيقه بشتى الطرق. ورغم أن مفهوم القوة هو المفهوم الأساسي في العلوم الإجتماعية وبالذات في علم السياسة إلا أن هناك تعريفات مختلفة لهذا المفهوم بل لا يوجد تعريف متفق عليه ،ولكن هناك ملامح للقوة يمكن الإستدلال عليها , فقد حاول فريق من علماء السياسة التوصل إلى تعاريف واضحة وشاملة لمعنى القوة من زاوية التحكم والإحتكار لوسائلها، فعرفها "أوستن ريني A-RENNEY" بأنها:" علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب أخر". أما " مارشال C.MARCHEL" فوصفها بأنها أماكن التواصل إلى الغايات المطلوبة".

كما عرفها البعض من باب التأثير على الآخرين حيث يعرف"ماكس فيبر M.WEEBER" القوة بأنها:"إحتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال" .ومن بين التعريفات التي سارت على مدى هذا التعريف ما قدمه "دال DEHL"حيث يقول: "القدرة على جعل شخص أخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك".

وهناك تعريف للقوة من زاوية القدرة على التأثير في صنع القرار في المجتمع، حيث إتجه كل من "هارولد لاسويل H.LASWEL" و"أبرهام كابلان A-KAPLAN" إتجاها أخر في تعريف القوة والتي تعني: "المشاركة في صنع القرارات المهمة في المجتمع والقرار بصفة

عامة هو الإختيار الواعي بين البدائل بعد دراسة الموقف من أجل تحقيق هدف معين , هذا التعريف يؤكد على أنه من الصعب تحديد المراكز الفعالة أو مواطن القوة في إتخاذ القرار".[1]

فهذه تعاريف متنوعة للقوة من عدة زوايا كالتحكم أو التأثير أو صنع القرار،فالقوة ذات طبيعة نسبية وعملية ذات وجهين هما السلطة والنفوذ , هذا بإختصار شديد كل ما قد تحمله القوة من معنى فنحن أردنا تشريحها حتى نقف على مفهوم السياسة العامة من منظور القوة .

ملحوظة : نظر علماء الإجتماع السياسي إلى القوة كقيمة في حد ذاتها و على أنها سبب النشاطات الاجتماعية للتنظيم،

المصلحة: عرف "هارولد لاسويل H-LASWELL" السياسة العامة بأنها:" من يحوز على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الوارد والمكاسب والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة الإجتماعية , بفعل ممارسة القوة أو النفوذ , والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة". كما توسع في بسط ذلك المنطلق كل من"مارك ليندنبيرك .M-LINDENBING "و"بنيامين كروسبي B-CROSBY", حين عرفا السياسة العامة من منطلق مصلحي براغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومة بين جماعات المصالح المتفاعلة المؤثرة على النظام السياسي وباتلالتي تأتي السياسة العامة وفق هذا الطرح :كعملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة،وللتعبير عمن يجوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف ؟ كما عن ماذا أريد ؟ ومن يملكه ؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه ؟" إن منظور القوة يعكس إمكانية الصفوة "ELITE"في حصولها على القيم"VALUES"العامة عبر التأثير"INFLUENCE"على قوة الآخرين في

[1] حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2007، ص 12.

المجتمع , وأن السياسة العامة يمكن لها أن تكون إنعكاسات لوجهة نظر أو إرادة أصحاب النفوذ والقوة , الذين يسيطرون على محاور التنظيم السياسي ونشاطات مؤسساته المختلفة .[1]

الفرع الثاني

السياسة العامة من منظور أداء النظام السياسي

وصف العديد من علماء السياسة النظام بشك عام وذلك بإعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية, ومن هذه الزاوية يولي"ديفد استون D.EASTTON" إهتماما بالسياسة العامة، أى من وجهة تحليل النظام كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، وعليه فهو يعرفها:" توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة, من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية . فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات وعلاقات وصراعات ومساومات كما ينظر للسياسة كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى أخذا وعطاء .كما يرى أيضا "جابرييل ألموندG.ALMEND"بأن السياسة العامة تمثل:"محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب + دعم مع المخرجات (قرارات وسياسات...) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الإستخراجية والتنظيمية , التوزيعية الرمزية , ...) , كما يراها أيضا من زاوية إجرائية بأنها :" تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية

[1] محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: مركز الدلتا للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 120-121.

والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف.

ملاحظة : هذا المنظور حاول تقديم ما يلي :

نظرة كلية واسعة وشاملة لحركة البيئة وتفاعل نظمها مع النظام السياسي.

إقامة وحدة تحليلية مترابطة ترتكز على قضايا وشؤون المصلحة العامة التي يتفاعل النظام السياسي معها وفق قاعدة المدخلات والمخرجات.

تأثير البيئة الاجتماعية ودورها في بناء السياسات العامة .

ملاحظة: تلعب عناصر النظام السياسي دورا في توجيه السياسة العامة و بالتالي يتطلب دراسة متخصصة للفضاء الذي تتحرك فيه الحكومات ومجال تغطيتها. [1]

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار الميسرة ، 2001، ص 32.

الفرع الثالث

السياسة العامة من المنظور المؤسسي (الحكومة)

توصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا , فضلا عن كونها بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومؤسسات تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها،إلى جانب كونها تمثل مركز عملية إتخاذ القرار ورسم السياسات العامة،أي العلبة السوداء كما وصفها"استون" التي تحدد كيفية إنسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء .فيمكن حسب هذه المعطيات تنظر إلى السياسة العامة على أنها ممارسة تمثل عملية إتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل الأجهزة الحكومية في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية, فمن هذا المنظور المركب المستوعب لطبيعة الحكومة من حيث ما تحمله من مواصفات وخصائص وردت عدة تعاريف تدل علي السياسة العامة من حيث كونها عملية تنظيمية تقتضيها الطبيعة المؤسساتية للحكومة وعلاقتها مع البيئة الخارجية بكل محتوياتها.

فمن هذا المنطلق عرف "منري توني" السياسة العامة بأنها:" تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغيرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة". لقد أوضح هذا التعريف الجوانب الفنية للسياسة العامة بوصفها عملية ديناميكية آلية، أي تلك الأساليب المستخدمة من قبل الحكومة هي التي أدت إلى صياغة السياسة العامة وتوجيهها بنمط معين لإحداث صدى داخل البيئة. لكن "دي كوسيولاس D-KOUSOULAS" كان أكثر تحديد وشمولا بوصفه للسياسة العامة من منظور الحكومة بأنها:" تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية، من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع".[1]

[1] فهمي خليفة الفهداوي ، المرجع السابق ، ص 33 .

فهو يوضح سلوك الحكومة إزاء القضايا والمشكلات, تعبيرا عن ذلك بإصدار قرارات وخطط لمواجهة هذه المشاكل, فالتعريف شامل للوسائل والأجهزة الحكومية والوظائف (قرارات التحويل) والأهداف (مواجهة القضايا).

ومن زاوية أخرى وبشكل شامل عرفها (توماس داي) بأنها:" العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها فهي تعبير عن كل شيء تقوم به الحكومة، أوهي تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل...". أي أنها إختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين، فهذا توضيح لماهية أفكار الحكومة وعملية ظبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم من سلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وغير ذلك. [1]

هذا التعريف يتناول الإختلاف بين ما تقرره الحكومة وما تفعله فعلا ، بل أنه ينصرف إلى أعمال لا تدخل ضمن السياسة العامة كتعين شخصي , وكذلك يوضح الجانب الضمني والخفي في السياسة أي بمعنى السكوت حول قضية ما , أو عدم إبداء أي رد فعل حول مشكلة ما كإضراب أو طلب الزيادة في الأجر لشريحة معينة, هذا الصمت رغم أن هذا الأمر من مهمتها وحتى في حالة وعودها فهذا يعبر عن عدم الفعل الذي يعبر عن سياسة عامة للحكومة . وبأكثر تفصيل في النشاط يعرفها "جيمس اندرسون" الذي عبر عن المصطلح من وجهة نظر الهدف علي أن السياسة العامة هي: "برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الأهداف، أو لتحقيق غرض مقصود...أوهى برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية ما..". أي طريقة عمل هادفة يتبعها منفذ أو منفذون في تعاملهم مع مشكلة أو مسألة ذات إهتمام بارز تندرج في إطار ما

[1] محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والسياسية المقارنة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 100.

هو واقع فعليا أو تلك السياسات التي تطورها الأجهزة الحكومية والمسؤولون الحكوميين , رغم تأثير الأشخاص والعوامل غير الحكومية في تطويرها . ومن مدخل آخر تشير إلى:" الأهداف التي تقرر الحكومة تنفيذها في مختلف مجالات النشاط الذي تتدخل فيه الدولة". أي كل ما من شأنه أن يحضى بتدخل الدولة وليس هناك إشارة في التعريف ما إذا كانت هذه الأهداف تتعلق بخير الأمة , فإذا كانت الرعاية الصحية , والتربية وحفظ الأمن والتنمية تعد من الأهداف التي تعمل الدولة على تحقيقها .فعادة ما يكون تدخل الحكومة في القهر والتعسف والقيام بحرب عدوانية هذا أيضا يكون هدفا تسعى الإدارة والحكومة بشكل عام إلى تحقيقه باستعمالها السلطة اللائحية كالضبط والتنظيم . [1]

المطلب الثاني

الأطر النظرية المعتمدة في تحليل السياسة العامة

وفيه تطرقنا إلى نماذج تحليل السياسة العامة .

الفرع الأول

النموذج المؤسسي (التقليدي)

يعد هذا المدخل من أقدم المداخل المستخدمة في أدبيات العلوم السياسية ويعرف أيضا بالنموذج القانوني أو النموذج الدستوري وينبني على حقيقة أن السياسة العامة ما هي إلا المستقر القانوني النهائي لإدارة المجتمع الذي تقوم به المؤسسات الحكومية، وينطلق من نظرية "مونتسكيو" لفصل السلطات التي يعتبرها آلية ضرورية لتنظيم شؤون الجماعة كما ينطلق من القاعدة التقليدية التي يقوم عليها علم السياسة، من أنه علم يعنى بدراسة المؤسسات أو التكوين المؤسسي للحكومة. ويظل المحور الرئيسي لهذا النموذج هو وصف

[1] محمد نصر مهنا، المرجع نفسه، ص 101.

آلية العمل في مجموعة المؤسسات التي تكون منها نظام الحكم، ، بالنظر إلى أن الحياة السياسية في أي مجتمع لها صلة وثيقة بسلوك السلطات والمؤسسات الرسمية في الدولة، وبما أن السياسة العامة من مخرجات هذه المؤسسات نجد أن المدخل المؤسساتي يميل إلى الثبات والسكون لأنه كثير الاهتمام بدراسة المؤسسات الحكومية ووظائفها الرسمية التي تناولها من الناحية الدستورية والقانونية، وأساليب ممارسة الدولة لسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية معتمدا في ذلك على الوصف والشرح الهدف من تكوين المؤسسات الحكم ويبرز اختصاصاتها كما نص عليها الدستور الذي يوضح علاقاتها المؤسسية. وهذا ما يظهر في درجة التفاعل والتكامل بين أداء المؤسسات الدستورية تؤثر على محتوى ونوعية السياسات العامة ومدى اتساع الأثر المترتب على كل منها وعلى سبيل المثال إلى أي مدى يؤثر توزيع اختصاصات السياسة العامة لحماية البيئة بين سلطات الحكومة المركزية وسلطات الجماعات المحلية هذا ما يستوجب دراسة تشخيصية تحليلية للترتيبات المتعلقة بتوزيع السلطات وكيفية ممارستها من طرف المؤسسات المعنية ، فرواد هذا النموذج يعتبرون أن هذه الأخيرة هي الإطار الذي تصنع فيه السياسات العامة وأن القوى السياسة والمصلحية مهما كان نفوذها لا يمكنها أن تصدر سياسة ما خارج إطار المؤسسات وبموافقتها وإقرارها لتكون شرعية وملزمة وشاملة ولها صفة القابلية للتطبيق والمسائلة لمن يخالفها ومن خلالها يظل عملها ديناميكيا و تكامليا ومؤسسيا .[1]

وفقا لهذا الإطار النظري نجد أن السياسة العامة تكتسب خصائصها الثلاث الرئيسية تلاءم النشاطات التي تقوم به مؤسسات الدولة الرسمية وهي: المؤسسة التشريعية، التنفيذية والقضائية، بحيث أن هذه المؤسسات هي التي تتخذ القرارات وتصنع السياسة العامة، فوفقا لهذا النموذج تتبناها وتنفذها الحكومة التي تضفي عليها 3 صفات أساسية وهي:

[1] وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، عمان: دار أسامة لنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 19.

الشرعية: بحيث تصبح هذه السياسات تحظى بالالتزامات القانونية، التي تفرض على الجهات الأخرى والمواطن الالتزام والعمل بها.

الطابع العمومي (الشمولي): أي أن السياسة العامة تتميز بطابعها العام بحيث تشمل كل أفراد المجتمع.

الفرض (الإجبار): أي أن الحكومة وحدها تستطيع فرض عقوبة على من يخالف سياساتها

إن هذا النموذج أصبح غير مجدي في أيامنا هذه كون أن الدولة الفاعل الرئيسي، قد تم تحييده في ظل وجود دور بارز لقوى أخرى، لذلك اتجه اهتمام المحللين إلى استخدام نظريات تتعلق بدراسة الجماعات والشبكات التي تحكم العلاقات بين الأفراد بدلا من الدولة. حيث بعد الحرب العالمية الثانية شهد علم السياسة العامة تطورات وتحولات تتمثل في يجاوز وصف السياسات ومؤسسات صنعها، ليتطرق إلى تحليل هذه السياسات ومراحلها وأساليب تحليلها، وهكذا تزايدت الكتابات حول هذا الموضوع في الدول الغربية خاصة لتبين مدى أهمية هذه العملية المنهجية.

الفرع الثاني

النماذج السلوكية

إذا كان الاقتراب الشكلي القانوني قد سيطر على البحوث في علم السياسة حتى الحرب العالمية الثانية، فيمكن أن نطلق على المرحلة التالية تسمية "الثورة السلوكية" أي في خمسينات وستينات القرن العشرين، التي شهدت تغيرا جذريا في الأطروحات النظرية والمنهجية وتأسست هذه الثورة على نقد الاقتراب القانوني الشكلي والذي نعتته بأنه معياري

وغير علمي، ولم تعد المؤسسات تحتل ذلك الموقع المركزي في التحليل، وأصبحت الأولوية للفعل الفردي.[1]

ولهذا فقد تشكلت النظرية السلوكية للسياسة العامة في إطار الثورة المنهجية التي شهدها علم السياسة خلال عقد الخمسينيات، حيث يلاحظ أنها أصبحت نظرية إمبيريقية بدل أن كانت نظرية قيمية في إطار النظرية الكلاسيكية، وتؤكد النظرية السلوكية للسياسة العامة أن الأهداف تعتبر متعددة ومقبولة في نفس الوقت، وبالتالي قد يكتفي صانع القرار بالبديل الأول طالما أنه يحقق أهداف السياسة العامة. فالمنظمات ومؤسسات صنع السياسة العامة تتكيف إذن مع بيئتها المحيطة الداخلية والخارجية وبالتالي فهي توفق بين تحالفات مختلفة وأهداف ومصالح متباينة. فالتوجه الذي يتبناه هذا النموذج ينني على اعتبار السياسات العامة عبارة عن عمليات تتم في نطاق الحياة السياسية والإدارية، وتهدف هذه العمليات لبلورة سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تقوم بدور أساسي في وضع السياسات العامة ومنها الرؤساء، المؤسسات التشريعية والأجهزة التنفيذية ، القضاة وجماعات الضغط وأجهزة الرأي العام وغيرها، وقد كانت من نتائج الدراسات التي تبنت النموذج السلوكي التوصل إلى عدة نشاطات أو عمليات مكونة من المراحل المتتالية لتشكيل ووضع تنفيذ وتقييم السياسات العامة و هي :

1- مرحلة تحديد المشاكل.

2- مرحلة صياغة البدائل الممكنة.

3- اختيار البديل الأفضل كسياسة عامة ومنحه الشرعية القانونية والسند السياسي .

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ، ص 27. - نصر عارف، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، 2002، ص 260.

4- تنفيذ السياسة العامة.

5- تقييم السياسة العامة.

وبالتالي دراسة السياسة العامة وفق هذا النموذج ليست مركزة على محتواها ولكن على العمليات التي يتم في إطارها تشكيل تنفيذ وتغيير السياسة العامة ، ولكن بالرغم من ذلك يمكن القول أن العمليات التي يتم في إطارها صياغة السياسة العامة تؤثر في محتواها ولكن من المهم ألا نقع في مغبة الافتراض بأن تغيير عمليات صنع السياسة العامة سينتج دائما تغيير في محتواها. [1]

أ-نموذج الجماعة (السياسة العامة نتاج تنافس جماعات المصالح):

نموذج الجماعة (Community) حسب النظرية السوسيولوجية، مفهوم يعود لعالم الاجتماع الألماني "فرديناند تونير F.Tonnies" الذي يميز بين المجموعة والمجتمع، ويشير إلى شكل التنظيم الاجتماعي القائم بين الأفراد على أساس التضامن الطبيعي العضوي والعفوي، والذي تحييه أهداف مشتركة، وهو المفهوم له استخدامات متعددة. وينطلق هذا الإطار التحليلي قي تفسير السياسة العامة والذي يجعل منها متغير تابع لما تفرزه الجمعات المتعددة المتصالحة والمتصارعة فيما بينها على مغانم ومصالح محدودة لايمكن للجميع أن يحصلوا عليها بالتساوي، ولهذا نجد أن هذه الجماعات المصالح و اللوبيات لها موقف حاسم في عملية صنع السياسة العامة وذلك لدرجة تأثيرها في مراكز صنع القرار في الدولة ووفقا لما يتماشى ومصالحها، من خلال أن جماعات المصالح تتنافس فيما بينها من أجل ضمان مصلحتها أو بكسب مصالح جديدة ومما يجعلها تسعى لأجل كسب أكبر قدر ممكن من المصالح،

[1] احمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي: مطابع البيان التجارية، 1994، ص 31.

ودور الحكومة هنا هي إدارة هذا التنافس حيث أن مختلف القوى المصلحية تحاول أن تفرض رأيها، وذلك من أجل التأثير في السياسة العامة وتوجيهها بما يتوافق ومصالحها معتمدة على استغلال القوة والنفوذ الذي تتمتع به والذي غالبا ما يكون غير متساويا بين مختلف الجماعات. لهذا نجد أن مدخل الجماعة يعتمد عليه في التحليل السياسة العام خاصة في الدول الديمقراطية التي تكون فيها السياسة العامة نتاج تفاعل الفئات والجماعات المختلفة، بالنظر إلى توسع هامش الحرية مما يساعدها على الظهور والفاعلية إلى جانب ذلك أن العملية السياسية مفتوحة على جميع الأطراف والفعاليات، للإشارة فقد تأصلت نظرية الجماعة في بادئ الأمر في التاريخ السياسي الأمريكي والتي تبلورت نتيجة كتابات كل من دافيد ترومان و روبرت دال الذين قدما هذا النموذج بصفة دقيقة والذي جاء ليتلاءم مع المجتمع الديمقراطي ، الذي تشهد فيه عملية رسم السياسة العامة ديناميكية كبيرة والتي تكون فيها عبارة عن حلبة للصراع والتنافس بين مجموعات المصالح التي توظف جميع قدرتها وإمكانياتها في سبيل توجيه منحى السياسات العامة بما يتوافق مع أهدافها.

يعتبر هذا المدخل من المذاهب التطبيقية للفلسفة الليبرالية لأن نظرية الجماعة تقوم على أساس التفاعل بين المجموعات اللذان يمثلان الحقائق الأساسية في صنع السياسات العامة ، وباعتبار أن الجماعة هي تنظيم يضم أفراد على أساس من المصلحة المشتركة وتصبح الجماعة "جماعة مصلحة" تقدم مطالب للمؤسسات الحكومية، لهذا فأهمية الفرد في صنع السياسات العامة تكمن في مشاركته داخل مجموعة لكي يكون مؤثرا في السياسة العامة، مما يعني أن درجة تأثير الجماعة على متخذ القرار وفرصتها في ذلك تبقى في درجتها تغلغلها وقوتها التأثيرية في مجال السياسات العامة، وفي هذا الشأن يحدد "روبرت دال Robert Dahl" ثلاث أصناف من الجماعة: [1]

[1] احمد مصطفى الحسين، المرجع السابق ، ص 35.

1-تحالف التحالفات متمركز حول القائد: ينشأ هذا التحالف من بين بعض القادة المنتخبين، ومسئولو جماعات المصالح .

2- تحالف البارونات: هو تحالف بين عدة جماعات سياسية، تتميز بعلاقات التشاور والتفاوت.

3- تقاسم دوائر النفوذ: في هذه البنية من السلطة يراقب كل قطاع من قطاعات السياسة العامة، من قبل قادة تتكيف أهدافهم واستراتيجياتهم مباشرة مع قطاعات المجتمع التي يمثلونها، والمشاركة الشعبية لا تأخذ معناها سياسيا، إلا إذا ساهمت في تغيير علاقات القوة بين الفئات القيادية.

ووفقا لمدخل الجماعة الذي ينبني على مبد أ التفاعل بين الجماعات وهو مركز الدائرة في كل العمليات السياسية، يترتب عليها الصراع ولتفاعل يتمثل في ممارسة الضغوطات والضغوط مضادة بين الجماعات. ومنه ذا المنطلق نجد أن السياسة العامة مجال مفتوح للتنافس والصراع مما يفرز أطراف رابحة وأطراف خاسرة أو في إحداث التوازن في التأثير بينها، وقد تكون الجماعات المنفذة والمتمكنة أقدر من غيرها على مضاعفة مصالحها ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر ويدوم، وقد حدد "جون مينو" طرق وأساليب تعامل الجماعة وفق أسلوبي الإقناع والتهديد، ولهذا نجد أن الحكومات والنظم السياسية لا يمكن أن تسمح بعدم التوازن وهذا خشيتها من إثارة الصراع بين الأطراف ويتفجر العنف، وبالتالي فصنع السياسات العامة يتطلب التفاوض والتحاور وإجراء بعض المساومات بين القوى الفاعلة في المجتمع من أجل تحقيق الالتقاء على الحد الأدنى من السياسات التي تضمن للجميع ما يمكن لأجل تحقيق التعايش والتوافق، إلى جانب ذلك موقع وظيفة الحكومة في هذا التحليل دورها يتمثل في إدارة الصراع وتوجيهه والذي يتطلب أن يكون دورها قويا وفعالا، من خلال

احترام قواعد اللعبة السياسية و ضوابطها من أجل بلورة سياسة عامة توافقية تضمن التوازنات في المجتمع.[1]

الاعتماد على مدخل الجماعة كإطار لتحليل السياسة العامة وصياغتها حيث كثيرا ما يساعد في فهم التفاعل الاجتماعي وتفسيره، لأن الجماعات كثيرا ما تكون مترابطة ولها امتداد واسع في المجتمع مما يعني أنها تمتلك قوة التأثير في توجيه الرأي العام وتجنيده،

وفي هذا الصدد يرى علماء السياسة المعاصرين أن صياغة السياسة العامة انطلاقا من تفاعل الجماعات مع محيطها يشجع على المشاركة السياسية، من خلال أن الجماعة تعتبر أداة الربط والتواصل بين الحكومة والأفراد في جميع القطاعات والتي تساعد على تحقيق الاستقرار في المجتمع . [2]

ب- نموذج النخبة (السياسة العامة كخيارات النخبة):

استخدمت كلمة النخبة أو الصفوة في القرن 17م لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثم انتشر استخدامها ليشير إلى الجماعات الاجتماعية العليا، وطبقا لقاموس "أكسفورد" فإن أقدم استخدام في اللغة الإنجليزية لهذه الكلمة كان في عام 1823م، حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الاجتماعية، لكن المصطلح لم يستخدم بالفعل في العلوم الإجتماعية والسياسية بوجه عام إلا في الثلاثينات من القرن 19م في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، ولقد اجتهد المفكرين في إثراء مضامينها.

[1] احمد مصطفى الحسين، المرجع السابق ، ص 37.

[2] احمد مصطفى الحسين، المرجع السابق ، ص 39.

وفقا لهذا النموذج نجد أن السياسات العامة لا تحدد بمطالب وفعاليات الأشخاص والمجموعات إنما تحددها النخبة الحاكمة من خلال الخيارات التي تتبعها، إذ تعمل الأجهزة التنفيذية والإدارة العامة على تطبيقها، وفي هذا الصدد يضيف باريتو أن دور النخبة في اتخاذ قرارات السياسات العامة تقتضيه طبيعة التنظيم الاجتماعي التي تصعب من مشاركة كل الناس في عملية صنع القرارات مما يؤدي إلى تمركزها في أيدي قليلة تسعى دائما إلى البقاء بفرض رؤيتها من أجل تحقيق مصالحها.

المبحث الثاني

مفهوم الأمن وتطوراته

كان قيام الدراسات المهتمة بالأمن القومي متوافقاً مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، والذي أدى إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن، وتحديداً جديداً للمجال الأمني للدول[1]. وقد تحمّل المفهوم في نشأته الغربية الأمريكية بأهداف سياسية، حيث برز كمحور للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation – State وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي"، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.[2]

[1] عبد الله بلقزيز، الأمن القومي العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1989، ص 153.

[2] عبد المنعم المشاط، "الإطار النظري للأمن القومي العربي" في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص ص 14-17

المطلب الأول

ضبط مصطلح الأمن القومي وخلفياته

يتم فيما يلي تقديم تعريف إجرائي لمفهوم الأمن القومي وذلك من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي للكلمتين اللتين يتكون منهما المفهوم:

الفرع الأول

التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم".[1] وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

[1] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير (القاهرة، دار المعارف، دت)، ص140.

الفرع الثاني

التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية

المادة اللغوية لكلمة القومية هي (ق.و.م)، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معني الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفراده الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة. وتلك الروابط هي التي توجد ما يُسمى بالقومية.

وفكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري. وقد عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية. وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، أما قضية تأسيس القومية أو بالأحرى بناء الدولة القومية فهي القضية محل الاختلاف، فهناك رأيان حول علاقة القومية بالدولة، الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى القومية[1]. والرأي الثاني يفصل بين القومية والدولة القومية .

ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة. ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاء له، إلا أن ذلك لم يحدث دائماً بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في دولة واحدة، وهناك قومية بلا دولة. فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس. وتتمايز عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويين: ذاتي وموضوعي. ويشير المستوى الذاتي إلى اللغة والتاريخ والمصالح

[1] George Sehwar Zenberger, Power Politics: A Study of World of Society (London: Stevens & Sons Limited, 1964,p 59.

المشتركة. ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة.

الفرع الثالث

أهم تعريفات الأمن القومي

على الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.

والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته.

تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً. ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهددة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباق.

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات

الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم).[1]

يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

ويقود عدم الثقة بشأن المستوى الحقيقي للتهديد إلى التخطيط للبديل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمني، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة، فإن الأمر يتحدى القياس المطلق، لأنه موقف نسبي. فالأمن يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة، فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة. وأخيراً، فمن المهم إدراك أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية، وكل منهما يتغير بشكل دائم.

يعرف تريجر وكرننبرج الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية". ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء. أما روبرت ماكنمارا فيرى أن

[1] Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150.

"الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.[1]

الفرع الرابع

التمييز بين مفهوم الأمن القومي وبعض المفاهيم المشابهة له

يُعد مفهوما المصلحة القومية والإستراتيجية القومية من أكثر المفاهيم التي يتم الخلط بينها وبين مفهوم الأمن القومي ولذلك يسعى الجزء التالي من الدراسة إلى وضع حدود بين مفهوم الأمن القومي ومفهومي المصلحة القومية والإستراتيجية القومية.

أولا : التمييز بين مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية:

تُستخدم المصلحة القومية كأداة تحليلية لوصف وشرح وتقويم مصادر السياسة الخارجية للدولة، ومدى كفاءتها. ويتم توظيف المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي في تبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما. وغالباً ما يتم الربط بين المصلحة القومية والقوة، والنظر إلى المصلحة القومية على أنها هي التي تقرر السياسة الخارجية، وذلك أن تلك السياسة يتم رسمها بهدف تعزيز المصالح القومية وليس فقط مصالح كل فرد على حدة.

إن المصلحة القومية، وفقاً لما سبق، هي الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهي تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجية ودعم هيمنتها الاقتصادية. وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لصالحها.

[1] محمود محمد خليل، (الأمن في الإسلام، القاهرة، دن، 2000)، ص 24.

كما أن هناك من يرفض قبول مفهوم المصلحة القومية كأداة تحليلية في مجال السياسة الخارجية على أساس ضخامة المفهوم وافتقاره إلى التحديد الكلي والتصنيف الجزئي لمكوناته، بالإضافة إلى غياب الوسائل الإجرائية لتجسيد المفهوم بعد تحديده. كما أن ارتباط المفهوم بالقيم يجعله كياناً أضخم من مكوناته.

وإذا انتقلنا إلى التعرف على العلاقة بين الأمن القومي والمصلحة القومية، فسنجد أن هناك اتجاهاً يستخدم كلا المفهومين كمرادف للآخر. وهناك اتجاه آخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين، فنظرية الأمن القومي لدولة ما تعكس مصلحتها القومية، وكذلك فإن تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها وما يمكن أن يشكل خطراً أو تهديداً للأمن القومي.

ثانيا : التمييز بين مفهوم الأمن القومي والإستراتيجية القومية:

المقصود بالإستراتيجية أساساً فن القيادة، وهي مفهوم عسكري أساساً تطور وأصبحت له مضامين سياسية واجتماعية، فصارت الإستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة من أجل تحقيق المصلحة القومية العليا، والأهداف المطلوب إنجازها في إطار فلسفة الأمن القومي.

يصعب تحديد كيفية تشكيل الإستراتيجية القومية وتنفيذها. وتتبع المصالح القومية من التفاعل بين القيم والبيئتين المحلية والدولية. ونظرياً يجب أن تُقدم هذه المصالح القومية الأهداف لإستراتيجية قومية. وفي الممارسة هناك صعوبتان مهمتان تتسببان في إعاقة تشكيل مثل هذه السياسة:

الأولى: تتمثل في أن العناصر التي تؤثر على البيئة قد تكون غير مؤكدة أو غامضة. وعلى سبيل المثال فإن طبيعة ودرجة التهديدات للقيم الواضحة قد لا تكون واضحة أو قد يتم إدراكها بشكل مختلف.[1]

الثانية: لا يوجد ميكانيزم يمكن من خلاله وضع إستراتيجية للأمن القومي تنبع من المصالح القومية. وكنتيجة لذلك فبدلاً من أن تكون هناك خطة متكاملة تخدم لتحقيق المصالح القومية وتقود تشكيل سياسة الأمن القومي، فإن الإستراتيجية تميل إلى أن يتم تشكيلها من خلال المفاهيم والمعتقدات لصانعي القرار كل على حدة، والهياكل والعمليات لصنع قرار الأمن القومي. وتشكل هذه الهياكل والعمليات نظام الأمن القومي.

ويتطلب تنفيذ الإستراتيجية القومية استخدام الإمكانات القومية المتاحة تحت جميع الظروف من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة، فهي منظومة الأساليب والوسائل العلمية والعملية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية من أجل تحقيق أهداف الأمن القومي، أو أنها مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية للدولة في جميع المجالات في نطاق التعاون الدولي وإدارة تلك الخطط والمبادئ لتحقيق أهدافها القومية في حدود القوة المتاحة، وفي إطار المبادئ والقواعد التي تحدد طبيعة النظام الدولي المعاصر.[2]

[1] محمود محمد خليل، المرجع السابق ، ص 27.

[2] محمود محمد خليل، المرجع السابق ، ص28 .

المطلب الثاني

عناصر قوة الأمن القومي وعوامل تهديده

تعني عناصر القوة تلك الأسس التي تشارك في تحديد الأمن القومي للدولة وتمثل قاعدة عمل لها ويمكن تحديدها في العنصر الجيوبوليتيكي والديموجرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري، في حين أن عوامل التهديد هي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية، فهي عوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة ويمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي للدولة. والأمن القومي للدولة ينبع أساساً من معرفتها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على عوامل الضعف.

الفرع الأول

عناصر قوة الأمن القومي

تتمثل أهم عناصر قوة الأمن القومي فيما يلي:

أولا : العنصر الجيوبولتيكي:

يمثل هذا العنصر أهمية قصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي. وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة والأمن القومي، ومن بينها:

- **نظرية قلب الأرض The Heart Land**

ملخص هذه النظرية التي وضعها ماكيندر عام 1904 أن المستقبل لقوى البَر، حيث يجعل ماكيندر من اليابس قلباً للأرض يتحكم في الأطراف، ويرى العالم القديم قارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحمة يجمع بينها البحر المتوسط وتضم ثلثي اليابس وأسماها جزيرة العالم. ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز أسماه قلب الأرض The Heart Land والذي

يمتد في تصور ماكيندر من حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً وقلب إيران جنوباً. وتبلغ مساحته 21 مليون ميل.[1]

وعلى الطرف النقيض من قلب الأرض تعرّف ماكيندر على نطاق ساحلي محيطي يغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال وأطلق عليه اسم الهلال الخارجي والذي يضم بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب أفريقيا واستراليا واليابان، وهو مهد القوة البحرية، ويتمتع بحرية الملاحة على أوسع نطاق في المحيط العالمي.

ويضع ماكيندر نطاقاً ثالثاً بين قلب الأرض والهلال الخارجي أسماه الهلال الداخلي ويضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين، فهو منطقة بينية بمعنى أنها برية وبحرية جزئياً. ويرى ماكيندر أن اتحاد قلب الأرض مع الهلال الداخلي معناه السيطرة العالمية، فإذا كان شرق أوروبا هو مفتاح قلب الأرض ، فإن النتيجة هي أن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

وقد كان ماكيندر يغير باستمرار في حدود قلب العالم ونظرته للعالم ككل. وكان ماكيندر، كجغرافي، على علم تام بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائم التغيير وأن المحيط الطبيعي كان أيضاً يتغير، وإن كان ذلك يسير ببطء.[2]

- **نظرية القوة البحرية لـ ماهان:**

[18] جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة، دار الشروق، 1983) ، ص 214.

[19] محمد نصر مهنا، الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007)، ص ص 79 – 87.

يرى ماهان أن المستقبل لقوى البحر وأن الدول البحرية هي المؤهلة لامتلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية. وهناك العديد من العناصر التي تؤثر في القوة البحرية، من بينها الموقع الجغرافي بمعنى تعدد الجبهات في الدول التي تطل على البحار، والتكوين الطبيعي للدولة، ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية، ومدى امتداد الإقليم البحري ثم حجم السكان وقدرة الدولة على بناء السفن، وأخيراً طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها.[1]

- **نظرية النطاق الهامشي لـ سبيكمان:**

تأخذ هذه النظرية على ماكيندر تقديره الزائد لإمكانات نظرية قلب الأرض، وترى أن القوة الحقيقية تكمن في الدول التي تسيطر على ما أسماه سبيكمان بالنطاق الهامشي، ويرى سبيكمان أن التاريخ السياسي لم يكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر، بقدر ما كان نضالاً بين بريطانيا وقوى هامشية من ناحية ضد روسيا وقوى هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معاً وقوى هامشية. وهكذا يعدل سبيكمان نبوءة ماكيندر إلى أن "من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم".

ثانيا : العنصر الديموجرافي

يعد العنصر الديموجرافي أحد عناصر قوة الأمن القومي، حيث يلعب العنصر البشري دوراً أساسياً في الأمن القومي لأية دولة، فعدد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر حجم السكان ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى، فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب.

[20] محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص 25.

كما تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تجعلها صعبة الاختراق والسيطرة عليها، ومن ثم فإن محاولة الاحتفاظ بها تعني تجميد نسبة كبيرة من قوات الاحتلال فيها. وخلاصة القول فيما يتعلق بالعنصر البشري إن تعداد السكان يعتبر من العوامل المهمة نسبياً في تكوين قوة الدولة، خصوصاً كلما اتسع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني للدولة، و تخلق ضخامة السكان مع توافر عوامل أخرى قوة عسكرية للدولة، كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تسيطر عليها، بشرط أن يرتبط ذلك بالحد الأمثل للسكان.[1]

ثالثا: العنصر السياسي

يشمل هذا العنصر كلاً من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسية.

أ-السياسة الداخلية:

يُقصد بالسياسة الداخلية في هذا السياق كل من المكونات السياسية والديناميكية والتطور السياسي. تعني المكونات السياسية التعرف على الأفكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية ومدى وجود جماعات المصالح وقوتها وأوزانها النسبية، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية، والأهداف المعلنة وغير المعلنة والتي يمكن استنباطها عن طريق تحليل السياسات السابقة، وأثر ذلك على أسلوب صنع القرار واتخاذه والتماسك السياسي.

أما الديناميكية السياسية فتهتم بالتعرف على شخصية القيادة السياسية وأسلوبها ومدى سلطتها في اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لصنع القرار واتخاذه.

21 محمود محمد خليل ، المرجع السابق ، ص .25

ويعني التطور السياسي التعرف على مدى إمكانات التطور، وقدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانيات الوحدة الجغرافية، والمشاركة الجماهيرية والقيادة وحل المشاكل واتخاذ القرارات والتحرك الجماهيري.

ب-السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا وفي حماية أمنها والذود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها في وجه ما قد يواجهها من أخطار وتهديدات من هذا المصدر الخارجي أو ذاك. وتتوقف فعالية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرة الدولة على مد نفوذها في الخارج.[1]

جـ-المؤسسات السياسية:

من الأمور المهمة في دراسة المؤسسات السياسية التعرف على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، وحدود قدرتها في التأثير على الجماهير، ودراسة التنظيمات السياسية ومدى قدرتها على تحريك الجماهير وتعبئتها، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، وأثر ذلك كله على مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها.

رابعا : العنصر الاقتصادي

[22] إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007) ، ص 114.

يُعد العنصر الاقتصادي أحد أهم عناصر قوة الأمن القومي. وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي، وهي:

أ- الموارد الغذائية:

لا توجد دولة في العالم كله تحقق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية، فلا يوجد أمن غذائي بالكامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.

ب-الموارد المعدنية:

لا توجد دولة على الإطلاق تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد المعدنية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب.

جـ- الموارد الصناعية:

يُعتبر النمو الصناعي للدولة سبباً مؤثراً في قوتها. ولا يمكن لأية سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال إذا لم تساندها قدرة على تصنيع آلات الحرب.

وتتنوع أساليب التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية لدولة في مواجهة الدول الخارجية، ومن أهم تلك الأساليب: [1]

- الأسلوب القائم على تقديم الإغراءات والحوافز الاقتصادية للدول الخارجية.

[23] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ص 210 - 212

– الأسلوب القائم على توقيع العقوبات و الجزاءات الاقتصادية.

خامسا : العنصر العسكري

يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد قوة الأمن القومي من وجهة النظر العسكرية. ومن بين تلك المؤشرات: حجم وتكوين القوات، وتنظيم القوات وتسليحها، والمرونة، والخبرة القتالية، والتعبئة، والإنتاج الحربي ، والأحلاف العسكرية[1].

أما عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تستخدم الدولة قوتها العسكرية كأداة محققة لأهداف أمنها القومي، فإن هذا الاستخدام يمكن أن يتمثل في أي من الصور التالية:[2]

أ– الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية:

يوفر الاستخدام الهجومي للقوة العديد من المزايا للدولة التي تلجأ إلى استخدام تلك الوسيلة، رغم ما تتعرض له من إدانة دولية واسعة بسبب عدم مشروعيتها ولا أخلاقياتها. ومن هذه المزايا أنها تمتلك وحدها زمام المبادأة في كل ما يتعلق بمكان هذا الاستخدام وزمانه، مما قد يربك خصومها. ومن مظاهر الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية: انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو إهدار استقلالها السياسي، وتغيير الوضع الدولي القائم لاستحداث علاقات قوية جديدة تعمل لصالح الدولة المهاجمة، والسعي إلى تحقيق بعض المصالح الاقتصادية الحيوية على حساب الآخرين.

ب–الاستخدام الدفاعي للقوة العسكرية:

[24] محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، المرجع السابق، ص .27

[25] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص .213

ومفاده أن الدولة لا تستخدم قوتها العسكرية إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعاً عن نفسها أو دفعاً للتهديد الذي تستشعره لمصالحها. ومن مشكلات الأسلوب الدفاعي أنه قد يفقد الدولة زمام المبادرة، وأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة دائماً الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية المتفوقة لأعدائها المحتملين.

جـ-استخدام القوة المسلحة كأداة للردع:

ثمة اعتقاد بأن الردع الفعال يُعد أفضل بكثير من الاعتماد على أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته، والسبب هو أن الردع المؤثر والفعال قد يؤدي إلى إحباط الهجوم دون أن تضطر الدولة إلى تكبد الخسائر التي تترتب على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية ضد خصومها. ولكي يكون الردع مؤثراً وفعالاً، لابد أن يكون بحوزة الدولة الرادعة إمكانات كافية من القوة تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة، وكذلك لابد وأن يتوفر لديها التصميم على استخدام الإمكانات المتاحة لها من القوة إذا ما تجاوز الاستفزاز كل طاقة لها على احتماله. وإدراك الطرف الآخر لهذه الحقيقة هو الذي يجعله يحجم عن الإقدام على هجومه الذي قد يكلفه الكثير، وينتهي به إلى خسارة محققة.[1]

[26] المرجع السابق، ص ص 214 – 215.

المبحث الثالث

الإطار المفاهيمي للأمن الصحي في الجزائر

يعتبر الأمن الصحي من المفاهيم الجديدة في حقل الدراسات الأمنية، سنتطرق في هذا المبحث عن تعريف الأمن الصحي وتطوره، بالإضافة الى أبعاده وأهميته.

المطلب الأول

تعريف الأمن الصحي

هناك أدبيات واسعة تناولت العديد من التعريفات حول الأمن الصحي إلا أنه لم يتوصل الأكاديميون الى تعريف شامل متفق عليه عالميا.

يعتبر الأمن الصحي من ضمن مفاهيم الأمن الإنساني وهذا ما جاء في "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة1994.حيث أكد التقرير أن وحدة التحليل هي "الإنسان" بدل "الدولة"، وهذا لما يواجهه الأفراد من تحديات خطيرة. لأن انتشار الأمراض المعدية تشكل نوع جديد من التهديدات الأمنية كونها ذات طابع فوق قومي، فهي عابرة للحدود الدولية لا تحترم سيادة الدولة أو حدودها.

إن الشعور بالقلق والخوف من الأمراض المعدية يرجع الى سرعة تفشيها في العالم. وقد أشارت "انمارك" الى أن المخاوف المثارة من المخاطر المحتملة للعدوى قد تكون إسهاما كبيرا للتحديات التي تواجهها الدول والناجمة من قطاع الصحة. وفي هذا الصدد تقول "إن الفرق بين الاعتقاد والتصور وبين المخاطر المادية الفعلية التي تشكلها الأمراض المعدية، هو الأساس في الدعوة الى أمننة الصحة ".[1]

[1] Christian , Enemark,. Is pandemic Flu a Security threat, Survival,vol,.51,2009,.p193

تشير تصورات الباحثين الى أن مفهوم الأمن الصحي باعتباره بعدا للأمن الإنساني، إلا أن بدايته الأولى كانت ضيقة تقتصر على مكافحة الأوبئة والحد من انتشارها، وهو ما تعكسه بعض التعاريف التي تعتبر أن الأمن الصحي تحرر من المرض والعدوى وبأنه توفير للخدمات الصحية، وعدم سهولة انتقال وانتشار الأمراض.[1]

غير أن هذه النظرة أخذت منعرجا أخر، وأصبح ينظر للصحة نظرة شمولية عالمية تتكامل فيها العديد من المقومات والعناصر، الأمر الذي يعكسه تعريف منظمة الصحة العالمية للصحة بأنها "حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لامجرد انعدام المرض أو العجز".

وبالتالي تغيرت النظرة الى الأمن الصحي، فقد وسع التقرير السنوي الصادر عن منظمة الصحة العالمية لسنة2007 من مفهوم أمن الصحة العامة وعرفها بأنها تلك "الأنشطة اللازمة سواء كانت استباقية أم كانت تمثل رد فعل، للإقلال الى أدنى حد من التعرض لأحداث الصحة العمومية الحادة التي تشكل خطرا على صحة سكان أي بلد على نطاق واسع".

ويرى تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 أن الأمن الصحي عبارة عن منظومة من النشاطات الفعالة المتعددة المسارات التي لابد من تفعيلها للتخفيف من نشوء الأوضاع الصحية العامة الحادة التي تهدد صحة المواطنين".

[1] اسحاق بلقاضي، أدوات حماية الأمن الصحي الدولي في إطار اللوائح الصحية الدولية، مجلة الدراسات القانونية،المجلد04، العدد01،جانفي،2018،ص174.

لقد بات الأمن الصحي يأخذ بعدا دوليا بعدما أضحت التهديدات تمتد خارج حدود الدول، وشكلت الأوبئة الفتاكة خطرا على الأفراد أكثر مما ألحقته الحربين العالمتين الأولى والثانية من خسائر بشرية ومادية. ومع انتشار العولمة، والتجارة الدولية، وسهولة التنقل ساهمت بشكل كبير في انتشار هذه التهديدات عالميا. وهو ما يشكل خطرا محدقا على صحة الإنسان على نطاق واسع. ما يستدعي الى إعادة النظر في تحقيق الأمن الصحي من خلال تبني استراتيجيات فعالة قبل انتشار الأوبئة واتخاذ خطوات استباقية لإدارة مخاطر الأوبئة والتخفيف من أثارها الجسيمة.

المطلب الثاني

أهمية الأمن الصحي

تكمن أهمية الأمن الصحي في قوة تأثيره على عدة مجالات أو على الحياة بمجملها. أي أن التهديدات الناجمة عن قطاع الصحة قادرة على تهديد الأمن القومي للدول وحتى الأمن الإقليمي والدولي. إذا لم يتم التحكم فيها و إدارتها قبل أن تتكبد خسائر مادية وبشرية، وحتى المجتمعات قادرة أن تتفكك بفعل هذه المخاطر التي تحدق بالانسان أينما وجد مادام هناك تفاعلات بين البشر والبيئة المحيطة به .

يعد الأمن الصحي مسؤولية مشتركة لا يمكن أن يتحقق عن طريق طرف فاعل واحد أو قطاع منفرد داخل الحكومة[1]. وبالتالي يعتمد النجاح في تحقيق الأمن الصحي على تكاتف الجهود مع مختلف الأطراف من مؤسسات حكومية وغير حكومية ، والتعاون بين قطاعات

[1] https://www.who.int/about/ar/منظمة الصحة العالمية.

الصحة والأمن والبيئة والتعليم والزراعة والاقتصاد. وفي هذا الصدد يقول الدكتور "مارغريت شان" أنه عندما يتعرض العالم للخطر بشكل جماعي يصبح الدفاع مسؤولية لجميع الدول.[1]

لذلك فإن فهم الأمن القومي لدولة ما يتحتم دراسة الوضع الصحي والإنساني،والمجتمعي وكذا الاقتصادي بشكل أكبر، بحيث لا تطغى دراسات الأمن الجيوستراتيجي على دراسة الوضع الداخلي للمجتمعات. وهذا ما يجعل الدول تركز على البحث والتطوير في حقل دراسات الأمن بمختلف جوانبه بما في ذلك الأمن الصحي، الاقتصادي، الغذائي. ففي ظل العولمة والاعتماد المتبادل لايمكن لأي دولة أن تتجاهل مرضا معينا في دولة ما وتعتبره أنه خارج حدودها. فالحد من مرض ما لايعني نهاية الأمراض بل هو إنذار بأن سلسلة الأمراض في استمرار وتواصل.[2]

المطلب الثالث

أبعاد الأمن الصحي

***مجال الصحة العامة:** تعتبر الصحة العامة أشمل من الصحة الشخصية بل تمتد الى العلاقات الاجتماعية التي تؤثر على الصحة. وجميع أنواع المشاكل الصحة باختلاف أسبابها ومصادرها.[3]

وتفيد دراسة الصحة العامة الى رسم استراتيجيات لمجابهة أي خطر ممكن، وما تحتاجه من إمكانيات وتجهيزات. كما تفد في معرفة مدى الوعي الصحي لدى الأفراد والشعوب،

[1] منظمة الصحة العالمية2007، مستقبل أكثر أمنا:أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط،القاهرة،2007،ص1.

[2] محمد بن هويدن، الأمن الصحي والأمن الوطني، مجلة عسكرية وإستراتيجية، الإمارات العربية،07،06،2020،الموقع: http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/articles

[3] تخصص حماة البيئة، مبادئ الصحة العامة، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المملكة العربية السعودية،ص4.

ومعرفة نسبة الأمراض المعدية لتخصيص ميزانيات لمكافحتها واحتوائها قبل أن تتطور وتنتشر.

وبالتالي نجد أن المجتمعات التي لديها نسبة وعي صحي لدى أفرادها عالية يكون مستوى الصحة العامة لديها متطورة، وبالتالي مستوى الصحة لدى الفرد كونه يعيش في بيئة صحية.

خلاصة الفصل الأول

لم يعد يقتصر الأمن على الدولة فقط وحماية حدودها من العدوان الخارجي وذلك باستعمال القوة العسكرية، وإنما ارتبط في الآونة الأخيرة بتهديدات جديدة مرتبطة بالصحة يطلق عليها التهديدات الصحية. ظهرت بفعل انتشار المخاطر المادية التي تشكلها الأوبئة والأمراض المعدية مثل: الكوليرا، الأنفلونزا الاسبانية، الايدز، السارس، وأخيرا فيروس كورونا. ونظرا لهذا دعا الباحثون والأكاديميون في مجال الدراسات الأمنية الى ضرورة أمننة الصحة كبعد من أبعاد الأمن القومي. والأمن الصحي لم يأت كبديل للأمن القومي بل جاء ليعززه، فلا وجود لأمن قومي بدون وجود أمن صحي.

الفصل الثاني

آليات مواجهة فيروس كورونا في الجزائر

لم يعد يقتصر الأمن على الدولة فقط وحماية حدودها من العدوان الخارجي وذلك باستعمال القوة العسكرية، وإنما ارتبط في الآونة الأخيرة بتهديدات جديدة مرتبطة بالصحة يطلق عليها التهديدات الصحية.

ظهرت بفعل انتشار المخاطر المادية التي تشكلها الأوبئة والأمراض المعدية مثل: الكوليرا، الأنفلونزا الاسبانية، الايدز، السارس، وأخيرا فيروس كورونا.

ونظرا لهذا دعا الباحثون والأكاديميون في مجال الدراسات الأمنية الى ضرورة أمننة الصحة كبعد من أبعاد الأمن القومي. والأمن الصحي لم يأت كبديل للأمن القومي بل جاء ليعززه، فلا وجود لأمن قومي بدون وجود أمن صحي.

المبحث الأول

آليات مواجهة فيروس كورونا على مستوى الأجهزة الصحة

وفي تطرقنا إلى الحجر الصحي و كذلك التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا في الجزائر من خلال المطالب التالية .

المطلب الأول

الحجر الصحي وإجراءاته

1- الحجر الصحي: إبعاد وعزل الأشخاص الذين خالطوا المصابين بالأمراض أو يحتمل إصابتهم بالمرض، فقد يكون الشخص السليم حاملا للمرض، لكنه لا تظهر عليه العلامات والأعراض لكن بعد فترة يبدأ التأثير بالظهور، ويكون بذلك قد ساهم في نقل المسبب للكثير من الأشخاص. [1]

ومنه فالحجر الصحي هو إبعاد المواطنين الذين كانوا على اتصال مباشر بالمصابين بالأمراض، بمعنى فصل الأشخاص الذين لا يظهر عليهم أي أعراض فيروس كورونا (19-COVID) لوم يصيبوا بالمرض لكنهم خالطوا المصابين.

2- إجراءات الحجر الصحي

تتمثل إجراءات الحجر الصحي التي تعمل على تطبيقها الدول في الآتي:

[1] المختار العيادي. (2020). الحجر الصحي للمصابين بأمراض معدية في سياق مكافحة جائحة كورونا الإطار القانوني – الإستراتيجية الوطنية لمكافحة جائحة كورونا علاقة التدابير المتخذة بمنظومة حقوق الإنسان دراسة مقارنة، في: الدولة والقانون في ومن جائحة كورونا. الرباط: مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. ، ص 45.

. حجر مناطق معينة وعدم السماح لهم بالمغادرة لتفادي انتشار العدوى بشكل أكبر : منع ركاب السفن والطائرات من الدخول في أراضي دولة إصابتهم بالعدوى لتجنب انتقالها إلى مواطني الدولة.

. حر السفن والطائرات .

حظر الأشخاص المحتمل إصابتهم بالمرض من السفر

– حظر المصابين والأشخاص إصابتهم من التحرك داخل البلد والتقاءهم بالعامة.

. تجنب الاحتفالات العامة وإيقاف التجمعات .[1]

وفيما يخص إجراءات الحجر الصحي في الجزائر فقد ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-70 مؤرخ في 24 مارس سنة 2020، والذي يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته ما يلي الجزائرية: [2]

إيقاف حركة الأشخاص خلال فترات الحجر من ونحو الولاية أو البلدية المعنية وكذا داخل هذه المناطق

– يمنع للأشخاص بالتنقل، على سبيل الاستثناء، للأسباب الاتية: لقضاء احتياجات التموين من المتاجر المرخص لها، لقضاء احتياجات التموين بجوار المنزل، لضرورات العلاج الماحة، لممارسة نشاط مني مرخص به.

[1] المختار العيادي، المرجع السابق ، ص 46.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-70 مؤرخ في 24 مارس سنة 2020، العدد 16 ، ج ر 24 مارس 2020 ، يحدد التدابير التكميلية للوقاية من إنتشار فيروس كورونا و مكافحته، ص 11 .

-تنفيذ حجر كامل على ولاية البليدة لمدة 10 أيام قابلة للتجديد

- يمكن أن يمتد هذا الإجراء إلى ولايات أخرى، عند الاقتضاء .

- يطبق على ولاية الجزائر، حجر جزئي من الساعة السابعة مساء إلى غاية الساعة السابعة من صباح، هذا الإجراء لمدة 10 أيام قابلة للتجديد.

كما أشار المرسوم التنفيذي رقم 20-72 مؤرخ في 28 مارس سنة 2020، والذي يتضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي إلى بعض الولايات أن الحجر الجزئي المنزلي يطيق ولمدة عشرة أيام قابلة للتجديد، من الساعة السابعة مساء إلى غاية السابعة من صباح الغد، على الولايات الاتية: باتنة، تيزي وزو، باتنة، قسنطينة سطيف، المدية، وهران، مردان، الوادي، تيبازة. [1]

وقد أضاف المرسوم التنفيذي رقم 20-102 مؤرخ في 23 افريل 2020، والذي يتضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي المتخذ في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته وتعديل أوقاته يمدد إجراء الحجر الجزئي المنزلي لمدة خمسة يوما، ابتداء من 30 أفريل 2020، وذلك عبر كامل ولايات الوطن من الساعة السابعة مساء إلى غاية الساعة السابعة من صباح الغد على كامل ولايات الوطن، كما يطبق حجر جزئي منزلي من الساعة الخامسة مساء إلى غاية الساعة السابعة من صباح الغد، على الولايات بجاية، تلمسان، تيزي وزو، الجزائر، سطيف، المدية، وهران، تيبازة، عين الدفلى، أما بالنسبة لولاية البليدة

[1] (الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 20 -22 مؤرخ في 28 مارس سنة 2020، يتضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي إلى بعض الولايات، العدد17، 2020، ص 42).

فيطبق حجر جزئي منزلي من الساعة الثانية بعد الزوال إلى غاية الساعة السابعة من صباح الغد. [1]

وبالنسبة للمخالفين للإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة لمكافحة تفشي فيروس كورونا فتطبق عليهم مجموعة من العقوبات الجزائية أبرزها: (الجزائر.. تشديد العقوبات على عدم الإلتزام بالحجر المنزلي، 2020) .

– غرامات مالية تتراوح بين 3 آلاف إلى 6 آلاف دينار ضد كل المخالفين الذين قد يتعرضون علاوة على الغرامات للحبس لمدة 3 أيام على الأكثر.

. حجز السيارات والدراجات النارية للأشخاص المخالفين لقواعد الحجر الصحي.

[1] (الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 20 102 مؤرخ في 23 أفريل 2020، يتضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي المتخذة في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته وتعديل أوقاته, العدد 24، 2020، ص–ص 8–9) .

المطلب الثاني

التدابير المتخذة للتصدي لتفشي فيروس كورونا في الجزائر.

1. على المستوى الصحي

يحتوي القطاع الصحي على المستوى الوطني على 2716 سرير منها 2500 سرير تم تخصيصها للتكفل بالمصابين على مستوى 64 مصحة للأمراض المعدية و 247 مصحة للطب الداخلي و79 مصحة أمراض الرئة و100 مصلحة في اختصاصات أخرى بالإضافة إلى 24 مصلحة للإنعاش ها 46 سرير، كما أن قطاع الصيحة يتوفر على 5787 جهاز التنفس الاصطناعي والتخدير والإنعاش موزعة كما يلي: 3333 جهاز التنفس، جهاز التخدير والإنعاش، 2390 الاصطناعي، 54 سيارة إسعاف طبية مجهزة بألة تنفس اصطناعية.[1]

وقد اعتمدت الجزائر منذ23 مارس على بروتوكول علاج جديد ضد كوفيد-19 يسعى الكلوروكين وهو علاج مضاد للملاريا، ويستخدم لعلاج أمراض الروماتيزم، حيث أنه أظهر نتائج مشجعة في كل من الصين وفرنسا ، وفي هذا الإطار أكد الوزير الأول جراد أن الدولة اتخذت جميع الإجراءات لعلاج المصابين وتم التعامل مع جميع المرضى، والخطوات التي قاموا باتخاذها تمت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لقول ممثل عن منظمة الأمم المتحدة إن" الجزائر تبذل جهودا ضخمة ولديها الوسائل لعلاج المرضى.

وفي الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر بشكل عاجل إلى معدات الحماية الطبية، تمكنت الصين من شراء المعدات على وجه السرعة والتبرع بها للجزائر.[2]

[1] (النص الكامل البيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء الأحد22 مارس 2020، 2020).

[2] (China sends medical aid to help combat COVID-19, 2020).

حيث قدمت الصين مجموعة من المساعدات الطبية للجزائر التي تشمل 500 ألف كمامة طبية و50 ألف كمامة من نوع N95 .

بالإضافة إلى 2000 ملابس واقية طبية، والقفازات الطبية وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من المستلزمات الطبية الأخرى من الصين إلى الجزائر، بالإضافة إلى وصول 13 طبيب صيني و8 ممارسي صحة مختصين في تشخيص وعلاج فيروس كورونا، (بورنان، 2020) ومن بين التعليمات الصحية لتجنب الإصابة بعدوى فيروس كوفيد19:

. غسل اليدين بالماء والصابون أو باستخدام معلم باستمرار – ترك مسافة أمان على الأقل واحد متر مع الأخرين.

– تغطية الفم والأنف عند العطاس أو السعال

. تجنب ملامسة العينين، والأنف

– استشارة الطبيب عند ظهور الأعراض

2– مراحل رفع الحجر الصحي في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بإعداد خريطة طريق للخروج من الحجر وذلك بعد توصيات المسلطة الصحية .

حيث يتم رفع الحجر الصحي في الجزائر على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تبدأ من 7 جوان 2020، كما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته وتشمل:[1]

1- تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء كوفيد-19 و مكافحته إلى تعزيز المراقبة الصحية

2-تعزيز المراقبة الصحية، يكون من خلال: [2]

3-وضع نظام وقائي للمرافقة الخاصة

وضع نظام وقائي للمرافقة الخاصة بالنشاطات المرخص باستئناف ممارستها "ومن بين هذه النشاطات نجد الم في العام المنصات التالية في قطاع البناء والأشغال .

النشاطات التجارية المتعلقة بالحرفيين ووكالات السفر والوكالات العقارية ونشاطات إصلاح الأحذية وتجارة الأدوات المنزلية والديكور والأفرشة والخياطة الصيانة والتصليح وقاعات الحلاقة الخاصة بالرجال ومحلات الإطعام السريع، أسواق الخضر والفواكه والأسواق والفضاءات الكبرى وأسواق الماشية الأسبوعية وكل النشاطات تخضع للتطبيق الصارم لتدابير الوقاية الصحية من خلال: [3]

- ضرورة ارتداء القناع الواقي .

[1] الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته الجريدة الرسمية، العدد 34، 2020، ص، ص 20- 22.

[2] (الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحة الجريدة الرسمية ، العدد 34، 2020، ص 23)،

[3] (الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته الجريدة الرسمية، العدد 34، 2020، ص 21) .

– إلصاق التعليمات الوقائية في الأماكن .

–احترام المسافة والتباعد الجسدي .

– وضع محاليل مائية كحولية، وتنظيف المحلات وتطهير القطع النقدية والأوراق المصرفية 4–الإلتزام بمراقبة تطبيق تدابير الوقاية من طرف السلطات المؤهلة وأعوان الدولة، لأن عدم الخضوع لها يؤدي إلى غلق ووقف النشاط الاقتصادي والتجاري والخدماتي.

المرحلة الثانية: تبدأ من 14 جوان 2020، وتشمل كمل جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20–59 مؤرخ في 13 جوان 2020 والذي يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتحدة في اطار نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحة ما يلي: [1]

الرفع الجزئي المنزلي لتسعة وعشرون ولاية من الساعة الثامنة مساء إلى غاية الساعة الخامسة بومرداس به السوق أهراس، تيسمسيلت، الجلفة، معسكر ، أم البواقي، باتنة، البويرة ، تحمل ايران بسكرة. خنشلة، السمسيلة ، الشاف، نعم سيدي بلعباس، المادية، المسيليما ، برج بوعريرج، تيبازة، ورقلة، ، ايثار، الجزائر، قسنطينة، وهران، سطيف، عنايت ، بجاية ، درار، الأغواط والوادي .

وعلى ضوء ما تقدم تتضح النقاط ما يلي :

عدد المصابين في الجزائر بقي في ارتفاع مستمر ولم ينخفض وذلك يعود إلى عدم الإلتزام بشروط الحجر الصحي واتباع التدابير الوقائية، وعلى الجانب الإيجابي نجد ارتفاع في عدد

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، (13 جوان 2020)، مرسوم تنفيذي رقم 20–59 مؤرخ في 13 جوان 2020يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية ، العدد 35.

حالات الشفاء وهذا يدل على أن العلاج الكلوروكين ساهم في تحسين حالات المصابين حيث تماثلوا للشفاء وغادروا المستشفيات والحجر الصحي.

إن الحكومة الجزائرية قدمت مجهودات تسعى من خلالها إلى الحد من انتشار فيروس كورونا، وضرورة التقيد بالإجراءات والتدابير الحازمة والاستباقية وتطبيقها لأنها تعتبر الحل الأمثل، في ظل عدم وجود علاج أو لقاح لهذا الفيروس المستجد .

كما أنها فرضت الالتزام والتقيد بالتعليمات خصوصا في المجمعات التجارية من خلال إتباع إجراءات السلامة والتعليمات الإرشادية وفقا لضوابط وزارة الصحة لتجنب عدوى الإصابة بكوفيد-19 .

كما أكدت وزارة الصحة أن الوعي الصحي بخطر عدوى فيروس كورونا في الجزائر مهم لعودة الحياة إلى طبيعتها تدريجيا، وعدم الإلتزام بدفع الجهات المعنية إلى فرض عقوبات على المخالفين للتدابير المتخذة للتصدي لفيروس كورونا .

قامت الدولة الجزائرية بدورها باتخاذها التدابير والإجراءات للتصدي لهذه الجائحة الحفاظ على صحة وسلامة الجميع، لكن يبقى الدور على المواطن ومدى وعيه بمخاطر الفيروس واتباعه للتعليمات، لأن عدم الالتزام بشروط الحجر الصحي والإجراءات الاحترازية يؤدي إلى تفاقم الوضع إلى الأسوء.

رفع الحجر تدريجيا من خلال التخفيف من توقيت الحجر، وتوسيع قطاعات النشاطات، وفتح المجلات التجارية، لكن ما يلاحظ في الواقع أنه بالرغم من ارتفاع عدد الوفيات والإصابات المؤكدة بفيروس كورونا إلا أن فئة من المجتمع يغادرون بيوتهم دون سبب، ويتجاهلون التعليمات والإرشادات الصحية التي تعتمد على التباعد الإجتماعي وعدم

الإحتكاك الجنسي وضرورة ارتداء الكمامات، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مستمر في عدد الإصابات والوفيات. [1]

ناهيك عن كثرة التجمعات في الشوارع والاكتظاظ في الأسواق والمحلات التجارية وعدم احترام مسافة الأمان والتباعد الإجتماعي، وهذا ما يفسر عدم الالتزام بقواعد وإجراءات الحجر الصحي بالرغم من المجهودات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من اجل الحد من تفشي فيروس كورونا المستجد، ولذلك وجب على السلطات التعامل بصرامة أكثر مع هاته الفئة التي لا تلتزم بقواعد الحجر الصحي لكي تتجنب الأسوأ .

بالإضافة إلى الأخبار الزائفة والكاذبة جعلت فئة من المواطنين يتعاملون باستهتار وكان الأمر لا يعنيهم، كما تدفعهم إلى عدم التجاوب مع الإرشادات الوقائية التي تقدمها الجهات المعنية.

[1] حسين إبراهيم حملادي. (ايار, 2020). "الكلفة الإجتماعية لأزمة جائحة فيروس كورونا: دراسة ميدانية في ناحية العبارة محافظة ديالى"، مجلة كلية التربية، جامعة واسط العدد 39، ج2،ص 52.

المبحث الثاني

التدابير الوقائية المتخذة لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد-19 على مستوى الأمن والجماعات المحلية

في الجزائر يشكل وباء كوفيد-19 تهديد للصحة العمومية، مما يهدد النظام العام، ومنه فقد أوكل المشرع لسلطات الضبط الإداري واجب حماية الصحة العمومية كعنصر من النظام العام، ومنحها صلاحيات لتحقيق ذلك، وتبعة لذلك اتخذت سلطات الضبط عدة إجراءات وقائية وتدابير للحد من انتشار هذا الوباء والحد منه وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول

صلاحيات سلطات الضبط الإداري في حماية الصحة العمومية

أشار قانون البلدية في المادة 94 على مجموعة من الإجراءات التي يكلف بها رئيس المجلس الشعبي البلدي من بينها: السهر على نظافة العمارات وسلامة المواد الغذائية، واتخاذ التدابير لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها، كما تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية لا سيما مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة، والحفاظ على نظافة الأماكن العمومية، حسب المادة 123 من قانون البلدية .

وتطبيقا للمادة 94 من قانون البلدية فإن المرسوم 81-267 المتعلق بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي فيما يخص الطرق والنقاوة العمومية، يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ التنظيم الصحي واتخاذ كل الإجراءات التي تخص النقاوة وحفظ الصحة

العمومية ونظافة المساكن والعمارات والمؤسسات والطرق، ويتخذ كل إجراءات مكافحة الأمراض الوبائية والمعدية وحاملات الأمراض المتنقلة. [1]

ونص المرسوم رقم 81-383 المتعلق باختصاصات البلدية والولاية في قطاع التجارة، على أنه:" تسهر البلدية والولاية، كل فيما يخصها، على احترام قواعد حفظ الصحة والأمن في المحلات التجارية المقترحة للجمهور " .[2]

من خلال هذه النصوص القانونية، يظهر أن الرئيس المجلس الشعبي البلدي دور كبير في مجال حماية الصحة العمومية، فعند انتشار وباء كورونا كوفيد-19، يقوم بكل الاحتياطات والتدابير الضبطية لمكافحة وحماية صحة المواطنين في حدود إقليم بلديته، لأنه مكلف بحماية النظام العام فيها، ومنه حماية الصحة العمومية.

وبالرجوع لقانون الصحة، فقد نص على أن الدولة تضع برامج حماية الصحة وطنية وجهوية ومحلية، ويتم إعداد وتنفيذ هذه البرامج كل من الوزير المكلف بالصحة، والمصالح الخارجية التابعة للوزارة المكلفة بالصحة، والمصالح الخارجية للولاية المكلفة بالصحة بالتعاون مع الجماعات المحلية والمصالح المختصة في مجال الصحة على التوالي، حسب المواد 31 و32 و33 من قانون الصحة، وفرضت المادة 35 من ذات القانون، على الولاة

ورؤساء المجالس الشعبية البلدية ومسؤولي الهيئات العمومية والخاصة وبالاتصال مع مصالح الصحة، تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الأمراض وتفادي الأوبئة.

[1] المادة 07 وما بعدها من المرسوم رقم 81-267، مؤرخ في 10 أكتوبر 1981، يتعلق بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي فيما يخص الطرق والنقاوة والطمأنينة العمومية، الجريدة الرسمية عدد 41، الصادرة في 13 أكتوبر 1981.

[2] المادة 10 من المرسوم رقم 81-383 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981، يحدد صلاحيات البلدية والولاية في قطاع التجارة، الجريدة الرسمية عدد 52، الصادرة في 29 ديسمبر 1981.

كما يكلف وزير الصحة بتنظيم الوقاية وحفظ صحة السكان ومكافحة الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة.

وتنظيم العلاج الطبي والحث على الأعمال المرتبطة بالوقاية ومكافحة الأمراض الوبائية واقتراح تدابير الكشف عنها، والسهر على التموين بالمواد الطبية والصيدلانية والتجهيزات الصحية، وضمان ترقية العلاج وتحسين عمل وهياكل الصحة. [1]

وبالتالي يتبين أن الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي بالتحديد، لا يملكان صلاحيات مستقلة في مجال مكافحة الأمراض، وإنما ينفذان التدابير المقررة من مصالح الدولة المكلفة بالصحة ووزير الصحة، ويتخذان التدابير بعد الموافقة عليها، كما لهم دور استشاري تعاوني في هذا المجال، خصوصا فيما يخص انتشار الأوبئة كورونا كوفيد 19 المنتشر حالية، نظرا لأن الاختصاصات والإمكانيات والخبرة غالبا ما تفتقر إليها الجماعات الإقليمية.

وقد خصص قانون الصحة قسم خاص للوقاية من الأمراض ذات الانتشار الدولي ومكافحتها، كما هو الحال في وباء كوفيد-19، حيث يضم هذا القسم 03 مواد من (42_44)، حيث تخضع هذه الوقاية لأحكام اللوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية.

وما يلاحظ أن عدد المواد قليل، ورغم إحالته للتنظيم إلا أن التنظيم لم يصدر بعد، وبالتالي هناك نقص وفراغ تنظيمي لبيان وتوضيح كيفية التعامل مع هذا الوباء، وهذا هو الحال مع باقي مواد هذا القانون، لأنه لم تصدر معظم النصوص التنظيمية التي أحال إليها لتحديد

[1] المواد (03-05) من المرسوم التنفيذي رقم 11-379، مؤرخ في 21 نوفمبر 2011، يحدد صلاحيات وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الجريدة الرسمية عدد 63، الصادرة في 23 نوفمبر 2011.

كيفيات تطبيقها، كما أن القانون السابق لم ينظم ما يتعلق بالأمراض المتنقلة ذات الانتشار الدولي. [1]

المطلب الثاني

أهم التدابير الوقائية لمكافحة وباء كوفيد-19 في ظل تزايد انتشار الفيروس في الجزائر

أمر رئيس الجمهورية بإغلاق المدارس والجامعات ومؤسسات التكوين بالجزائر، وكذا مدارس التعليم القرآني والزوايا ومدارس التعليم الخاصة ورياض الأطفال ابتداء من الخميس 12 مارس 2020، واستبعد "تبون" الحجر الصحي الشامل لكل الولايات. [2]

وقررت لجنة الفتوى في 15 مارس 2020 تعليق صلاة الجمعة والجماعات وغلق المساجد ودور العبادة في كل ربوع الوطن، مع الإبقاء على الآذان، بالتنسيق مع الأطباء وأهل الاختصاص وحماية الأرواح المواطنين ومرافقة للإجراءات التي اتخذتها الدولة، على حسب اللجنة، كما دعت إلى الحرص على الالتزام بالإجراءات الوقائية والتضرع لله والدعاء وفعل الخير .

وقد صدر في 21 مارس مرسوم تنفيذي 20-69 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار هذا الوباء، ترمي هذه التدابير إلى الحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وأماكن العمل، تطبق على كافة التراب الوطني لمدة (14) يوما ويمكن رفعها أو

[1] عائشة بوعشيبة، دور النقل الحضري في انتشار وباء كورونا المستجد كوفيد- 19 ، مجلة الندوة للدراسات القانونية، قارة وليد، قسنطينة، الجزائر،. 2020 ، عدد 32 ، عدد خاص، ص 10 .

[2] احسان جبريل، كورونا.. الرئيس الجزائري يمدد تعليق الدراسة ويستبعد الحجر العام، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/arالدول العربية كورونا الرئيس الجزائري-مدد- تعليق الدراسة -ويستبعد -الحجر - العام /1787238، يوم 01 أبريل 2020، تاريخ الاطلاع 11 ماي 2020.

تمديدها عند الاقتضاء، حيث تم تعليق النقل الجوي الداخلي ونقل البري والنقل بالسكك الحديدية وجميع وسائل النقل الأخرى ما عدا نقل المستخدمين. [1]

[1] المواد (01-03) من المرسوم التنفيذي رقم 20-69، مؤرخ في 21 مارس 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة في 21 مارس 2020.

المطلب الثالث

دور الاجهزة الامنية في ظل ازمة كورونا

أصبح البحث عن الأمن والسلام أمرا ضروريا في الوقت الذي ازدادت فيه الاعمال الارهابية والصراعات الداخلية والجريمة المنظمة، ومع انتشار وباء كورونا في البلاد، وقد اثبتت الاجهزة الامنية قدرتها على العمل في كل الظروف الاستثنائية، وعملت الاجهزة الامنية على التوازن ما بين مواجهة جائحة كورونا والعمل اليومي للأجهزة الامنية في حماية المجتمع من الجرائم وغيرها حيث أن أزمة كورونا لم توقف النشاط الأمني فكل جهاز لديه صلاحياته ومهماته الأمنية ، قد كان ومازال لوزارة الصحة الدور الرئيسي في مواجهة الأزمة وذلك بمساندة الأجهزة الأمنية التي كان لها دور بارز ومهم في تطبيق اجراءات حظر التجوال.

لقد ضاعفت الجهات الأمنية من إجراءاتها الأمنية لضبط السلوك المجتمعي الرامي لمنع التجول، والتسوق، وإقامة المناسبات الاجتماعية، وعزل الأحياء السكنية، والمدن، وكذلك منع التنقل بين المحافظات والمناطق واغلاق المطاعم والمولات ، وتكثيف حملاتها الأمنية، وإصدار التصاريح للجهات المستثناة من منع القرار، لتضرب بتلك الأعمال الأمنية سبل انتشار فيروس كورونا وخطورته على أمن المجتمع، بمساندتها للفرق الطبية.[1]

وكعادة الاجهزة الأمنية في التعامل مع الأزمات الطارئة، تستطيع أن تتعايش مع الأزمات المستجدة وفق خطط أمنية تتناسب مع الحدث، والعوامل المسببة في انتشار المشكلة المستجدة التي تواجه المجتمع، بتحديد العوامل المسببة لانتشار المشكلة، وحصر موقعها، وتضييق الحصار عليها، وسن وسائل المكافحة التي تعالج المشكلة المستجدة، ومواجهتها.

[1] عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم، التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي "كوفيد- 19 "،مجلة الندوة للدراسات القانونية، قارة وليد، قسنطينة، الجزائر، عدد 32، ، (فيروس كورونا-كوفيد 19) ، 2020 ، عدد خاص ، ص 20 .

ان للتواجد والانتشار الأمني لكافة المؤسسات الامنية المختلفة في مناطق والمحافظات ، ممثلة بقطاعات وزارة الداخلية، جهاز الامن الوطني، والحشد الشعبي والجيش العراقي كدوريات مركزة لتوفير الأمن في المناطق والمحافظات، وكذلك في تقاطع الطرقات وداخل الأحياء، والنقاط الأمنية على مداخل المدن والمحافظات ، حيث ساهم هذا الانتشار بتنفيذ القرارات الحكومية التي تهدف للحد من التجمعات، وتقليل العادات الاجتماعية السائدة في السابق والتي قد تسهم في انتشار الوباء المستجد .

ويعد الوضع الحالي تجربة فريدة من نوعها للأجهزة الامنية مع الحدث المستجد لمحاربة انتشار كورونا مهام جديدة لرجل الأمن، فرضت ظهورها مع المرحلة المستجدة للوباء تختلف عن المهام والأعمال الأمنية المتعارف عليها لمحاربة الجريمة كمهام ضبط مرتكبي جرائم الجنايات ومكافحة الارهاب، والسرقة وغيرها من الجرائم وتقديمهم للعدالة، تحولت صورة رجل الأمن خلال الازمة لمهام اجتماعية وإنسانية ترتبط وتتعامل مع المواطنين، في حياتهم اليومية، يعمل رجال الأمن من خلالها من قيم المجتمع.

وقد ساعدت الاجهزة الامنية في ظل الظروف الراهنة الحد في الكثير من المشاكل الصحية والاجتماعية الرابطة مع جائحة كورونا الشكر الكبير لهم لوقفهم وسهرهم واحتمالهم في ظل هذه الازمة راجين من الله عز وجل عودة الحياة الى مسارها الطبيعي وان ينعم الله على رجال الامن بالصحة والسلامة .[1]

[1] تمارة علاء عبد الزهرة ، قسم الدراسات الامنية ومكافحة الارهاب، مقال منشور على الأنترنت https://www.alnahrain.iq/post/522

المبحث الثاني

آليات مواجهة فيروس كورونا على مستوى تنظيمات المجتمع المدني

تعتبر المنظمات غير الحكومية فاعل جديد في المجتمع الدولي نظرا لما تقوم به من اعمال ميدانية داخلية و دولية تؤثر بها على مجريات العلاقات الدولية في إطار خيري وغير ربحي منذ نشأتها، حيت تضاعف الدور التقليدي الذي كانت تقوم به المنظمات غير الحكومية الا وهو حماية حقوق الإنسان سن الانتهاكات في وقت السلم والحرب بتعاملها مع منظمة الأمم المتحدة ومنحها المركز الاستشاري في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الذي كان سندا قويا داعما لها في أعمالها و تقاريرها الدورية عبر جميع انحاء العالم.

وإضافة للدور الذي تقوم به هذه المنظمات في إطار منظمة الأمم المتحدة، فقد فتحت الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان أمامها المجال الحماية وترقية هذه الحقوق في اطار الاتها المنشئة لحماية حقوق الإنسان، كالنظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والنظام الأمريكي والنظام الإفريقي .

كما لم تتخلى المنظمات غير الحكومية عن مجال حماية البيئة من جميع أنواع التلوث البري والبحري والبيئي وهذا ما ظهر من خلال مشاركتها في العديد من المؤتمرات المتعلقة بحماية البيئة وخاصة بعد تفشي العديد من الأمراض المعدية والفيروسات الإيكولوجية التي سببها التلوث بجميع أنواعه.

ومع تفشي فيروس كورونا مع نهاية 2019 وبداية 2020 وتصنيفه من طرف منظمة الصحة العالمية كوباء عالمي واعتباره جائحة وبائية عالمية تحركت المنظمات غير الحكومية بائلة مجهودات كبيرة عبر أنحاء العالم من اجل تقديم المساعدات لإيقاف تفشي الوباء خاصة في الدول الفقيرة والدول التي فيها نزاعات مسلحة حيث تعمل هذه المنظمات

كهمزة وصل لنقل الأدوية والمعدات الطبية مع مختلف أشخاص المجتمع الدولي باعتبارها شريك مهم دوليا أثبتت مند العديد من السنوات دورها الفعال في حماية حقوق الإنسان في مختلف المجالات وخاصة في الحالات المستعصية الحرب والانتهاكات والأوبئة العالمية.

المطلب الأول

حماية حقوق الإنسان كأساس لمبادرة المنظمات غير الحكومية للتصدي لجائحة كورونا

لقد عملت المنظمات غير الحكومية منذ نشأتها على حماية حقوق الإنسان وتطورت هذه الرعاية إلى نشر الوعي البيئي الصحي من خلال الحث على اتباع اساليب فعالة لحماية البيئة من التلوث وانتشار الأوبئة والفيروسات العابرة للحدود والتي كانت تحذر منها منظمة الصحة العالمية.

طويل كانت ولا زالت تقف على ضرورة ايقاف كل ما يتسبب في تهديد البيئية اما تهديدا طبيعيا أو إنسانيا وقد جاءت الاتفاقية العالمية والمتعلقة بالحماية من التنوع البيولوجي وحظر بعض أشكال الهندسة الوراثية في اليابان والتي تم المصادقة عليها في ديسمبر 2010 من طرف عدد كبير من الدول لا دليل واضح على الاهتمام المشترك بالصحة البينية من طرف أشخاص المجتمع الدولي وكذلك المنظمات غير الحكومية .

أ-الأبعاد القانونية لحماية حقوق الانسان :

إن الأبعاد الحقوقية في الحفاظ وحماية حقوق الإنسان في ظل تفشي جائحة كورونا يظهر من خلال الدور التحسيسي والتوعوي بخطورة الوضع الدولي من هذا الوباء العابر للحدود و الذي حذرت منه منظمة الصحة العالمية باعتباره وباء عالمي لا بد من مكافحته لحماية الحقوق الانسان و التي اساسها هو حماية النفس البشرية و الحفاظ على الاستمرارية في ظل الصحة العالمية السليمة حيت انه في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن

تفشي مرض كوفيد19 الناتج عن جائحة كورونا" المسجد الذي ظهر للمرة الأولى في ديسمبر 2019 في مدينة روشان الصينية – قد بلغ مستوى الجانحة، أو الوباء العالمي.[1] عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار الفيروس معللة دعت المنظمة الحكومات إلى اتخاذ خطوات ذلك بمخاوف بشأن المستويات المقلقة لانتشاره .

حيث يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه ويلزم الدول باتخاذ تدابير لمنع تهديد الصحة العامة وتقديم الرعاية الطبية لمن يحتاجها. يقر قانون حقوق الإنسان أيضا بأن القيود التي تفرض على بعض الحقوق في سياق التهديدات الخطيرة للصحة العامة وحالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة، يمكن تبريرها عندما يكون لها أساس قانوني وتكون ضرورية للغاية بناء على أدلة علمية، ولا يكون تطبيقها تعسفيا ولا تمييزيا ولفترة زمنية محددة، وتحترم كرامة الإنسان، وتكون قابلة للمراجعة ومتناسبة من أجل تحقيق الهدف المنشود .

وقد تبين أن وباء كوفيد–19، بمدى انتشاره وخطورته، وصل إلى مستوى تهديد للصحة العامة ويمكن أن يبرر فرض قيود على بعض الحقوق، مثل تلك التي تنجم عن فرض الحجر الصحي أو العزل الذي يحد من حرية التنقل.

في الوقت نفسه من شأن الأختام الدقيق بحقوق الإنسان أمل علم التمييز) ومبادئ حقوق الإنسان (مثل الشفافية واحترام الكرامة الإنسانية) ولهذا لا بد من معرفة الأبعاد الإنسانية والقانونية الحفاظ على الأمن الصحي والبيئي.[2]

---

[1] niknews.com/tags/coronavirus-covid-19.

[2] جميلة حميدة، النظام القانوني للضرر البيئي واليات تعويضه، بت لنيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص كلية الحقوق جامعة الجزائر، الموسم الجامعي، 2008/2007 ، ص 89.

ب-الأبعاد الانسانية والوقائية في ظل تحقيق الأمن الصحي والبيئي:

عملت المنظمات غير الحكومية على بحث امكانية اللجوء إلى المفاهيم الحديثة للمسؤولية الدولية والتي تنطوي على المفهوم الوقائي للمسؤولية، فأجمع الأعضاء على أن هذا المفهوم يتلاءم مع اعتبارات حماية البيئة.

أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي لها صلة بحماية البيئة من التهديدات البيئية وما يسمى بحماية التنوع الحيوي جعل من الباحتين الدوليين التعمق في العلاقة بين واقعية الوباء العالمي الحديث النشأة كورونا كوفيد 19 وما تم التحذير عنه من خلال العديد من المؤتمرات البيئية والاتفاقيات التي تتم المصادقة عليها سابقا من طرف الدول على غرار اتفاقية قانونية اليابانية التنوع البيولوجي المصادق عليها في ديسمبر 2010 .

وهذا ما يبين البعد الوقائي الصحي للبشرية والدي يضع احتمال وجود خطر التلاعب بالهندسة الوراثية للتنوع الحيوي او التعديل الجيني للموارد البيولوجية والتي تهدد الصحة العالمية من خلال انتشار الأوبئة والفيروسات العابرة للحدود .[1]

إن الاهتمام المشترك بالأمن البيئي البشري يوجب على جميع الدول البحت على سبل ايجاد ادوية ولقاحات بصورة مستعجلة لإنقاذ العالم من هذه الكارثة الوبائية و هذا ما تحفز عليه المنظمات غير الحكومية بمساعداتها المتواصلة من خلال الإكثار من حملات التوعية والتحسيس وفتح مجال البحت العلمي الطبي الدولي وامكانية تمويل المخابر الصيدلانية من أجل إيجاد دواء لهذا الوباء.

[1] المادة 3 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان و المادة 13 من الاعلان العالمي لحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

المطلب الثاني

أساليب تدخل المنظمات غير الحكومية في التصدي لجائحة كورونا

لقد عملت منظمة الصحة العالمية على ضرورة سلامة البيئة الصحية من كل ما يعد من التهديدات الصحية، مما يفهم منه إشارة واضحة لحماية البيئة من مختلف التهديدات البيئية الطبيعية والإنسانية ومختلف الأوبئة المنتشرة عبر العالم والتي أصبحت تصنف ضمن التهديدات البيئية خاصة ما هو عليه العالم حاليا بعد تفشي وباء كورونا والتي تعمل المنظمات غير الحكومية جاهدة مع مختلف أشخاص المجتمع الدولي لمكافحة هذا الوباء بانتهاج العديد من الأساليب الفعالة لذلك.

أ- تضافر الجهود الدولية لمكافحة جائحة كورونا:

بعد إعلان منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في بداية 2020 ان فيروس كورونا (كوفيد 19) يصنف كوباء عالمي و نظرا للسرعة الغير المتوقعة الانتشار هذا الفيروس بشكل عابر للحدود خاصة بعد دخوله الى دول أسيوية أخرى واستمرت موجات انتشاره السريعة ولا محدودة إلى عدة مناطق و دول في افريقيا و اوروبا .

سارعت المنظمات غير الحكومية بالضغط على منظمة الصحة العالمية بضرورة اعلانها على ان هذا الفيروس (كوفيد 19) لا بد من اعلان حالة الطوارئ عليه وتصنيفه ضمن الجائحة العالمية ، وقد قامت المنظمة العالمية للصحة بوضع منصة تشاركية بولية كان الهدف منها وضع قاعدة بيانات التكنولوجية الطبية للبحث عن التشخيصات والأدوية لمكافحة هذا المرض ويمكن من خلال المنصة التشارك مجانا في معلومات وبيانات و حقوق ملكية فكرية الأدوات موجودة بالأساس أو جديدة" .

وأعربت المنظمات غير الحكومية وبعض الدول الفقيرة أو النامية، عن قلقها منذ بدء انتشار الوباء من انعدام المساواة المحتمل في الحصول على اللقاحات والعلاجات المقبلة في حين تسعى الدول الغنية من الآن إلى التزود بها قبل غيرها، وسبق أن سجل انعدام المساواة هذا مع أوبئة أخرى مثل بدايات مرض الإيدز و إتش 1 ان 1" في 2009، وبوشر أكثر من مئة مشروع وحوالي عشر تجارب سريرية في محاولة لإيجاد علاج لمرض كوفيد -19.[1]

ب- مساعي المنظمات غير الحكومية في ايقاف تفشي جائحة كورونا:

حيث شهدت مشاركة لعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية بشكل مباشر في بؤرة أزمة كورونا في ووهان! حيت عجزت العديد من الأسر في تلك المنطقة عن شراء أدوات الوقاية مما ادي للعديد من المنظمات غير الحكومية و الجمعيات الدينية في ووهان من تمكين هذه الأدوات التي لم يتمكن السكان هناك من اقتنائها كما أن بعض المنظمات الدينية المسجلة قد تبرعت بسخاء شديد، حسب ما جاء في قال النيويورك تايمز .

وعلى صعيد الدولي أقرت Bright Funds فتح صندوق 2020 لمكافحة فيروس كورونا، والذي يتألف من منظمات غير ربحية سبق اعتمادها، ومقرها في الولايات المتحدة، وتوفر استجابة لحالات الطوارئ، ويدعم التبرع للصندوق العديد من مبادرات المنظمات الإنسانية لتوفير الإمكانيات لمواجهة هذا الفيروس الخطير بإتباع الإستراتيجية الصحية التي تعمل بها منظمة الصحة العالمية منذ تأسيسها .[2]

---

[1] جورج عيسى، تداعيات فيروس كورونا على المجتمع المدني، على الموقع الإلكتروني التالي: www.researchgate.net.

[2] أنطوان جميل ، دور المجتمع المدني في مجابهة فيروس كروياء 1 مارس 2020، على الموقع الإلكتروني www.unated solidaration.net. الخميس 27 فبراير 2020، الساعة 10:00 .

المطلب الثالث

تفعيل أطر المشاركة بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية للتصدي لجائحة كرونا

لقد أصبح دور المنظمات غير الحكومية وتأثيرها في الصحة العالمية موضوعا بالغ الأهمية نتيجة التغيرات والحاجة للابتكار في الصحة العالمية، وقد كان من الضروري ايجاد كيفية لإضفاء الطابع الرسمي على المساهمة المهمة للمنظمات غير الحكومية، في تطوير الصحة العالمية، وقد تم اقتراح بعض الفاعلين في منظمة الصحة العالمية تأسيس اللجنة C المؤلفة من الجهات الفاعلة غير الحكومية في جمعية الصحة العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

وفي أحد تقاريرها إلى اجتماع جمعية الصحة العالمية الرابع والستين في 2011، حيث اقترح المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إقامة منتديات الصحة العالمية المختلف المعنيين كوسائل الإشراك المجتمع المدني وغيرهم من أشخاص المجتمع الدولي وهذا ما تبين من خلال الجهود التي تبذلها العديد من المنظمات غير الحكومية في مواجهة مختلف الأوبئة في العالم وهذا ما يظهر حاليا في مواجهة جائحة كورونا.[1]

1- مبادرات المنظمات غير الحكومية لحماية حقوق الانسان في ظل تفشي جائحة كورونا :

[1] سامر أبو رمانة فيروس كورونا وهل للمنظمات الإنسانية – تقرير عن منظمة الصحة العالمية الموقع الالكتروني .www.who.int/ar/emergencies.com

تشهد البشرية قاطبة وباء كورونا حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية وهو ما يستوجب تظافر الجهود وتوحيد القوى لتجاوز هذه الأزمة العالمية وتفادي عواقب خطيرة وذلك باستباق آثار هذا الوباء والحد من تداعياته على صحة المواطن و على المجتمع ككل عبر شريك كل الأطراف خاصة منظمات المجتمع المدني .

أ- إبراز دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الأوبئة العالمية قبل كورونا

لقد كان للمنظمات غير الحكومية دور كبير في محاربة العديد من الأوبئة و الأمراض الفتاكة في العالم من بينها مرض الإيدز و هو فيروس العوز المناعي البشري الإيدز ، و قد كانت مشاركة المنظمات غير الحكومية في مواجهة هذا المرض من أولى المشاركات في الصحة العالمية في مؤتمر الرعاية الصحية الأولية عام 1978 .

كما تجدر الإشارة إلى دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من مختلف الأوبئة الأخرى في مختلف دول العالم . وتجدر الاشارة الى الدور التي قامت به في التوعية من فيروس الايدز المناعي ونشر ثقافة الوقاية الدى جميع طبقات المجتمع وتحذيرهم من مخاطر هذا الفيروس الذي يفتك بالبشرية فبرزت العديد من المنظمات غير الحكومية عالميا في مختلف القارات تحملت مسؤولية إسعاف المرضى بهذا الفيروس على وتقديم لهم يد العون من أدوية ومرافقة نفسية وصحية.

كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ظهور عدة جمعيات تقشط في مجال حماية البيئة من الأوبئة و الأمراض المعدية العابرة للحدود ، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا كبيرا لصور أول

تص أمريكي يعني بالسياسة البيئية والذي يعرف بالقانون الوطني للسياسة البيئية Policy حيث اعتبر هذا القانون كنقطة انطلاق التطور نحو الاعتراف بالحق في البيئة. [1]

ب- الأعمال الميدانية للمنظمات غير الحكومية لمجابهة جائحة كورونا

تقوم المنظمات غير الحكومية بشور فعال بالتنسيق مع الدول في محاربة فيروس كورونا كوفيد 19 وهذا من خلال العديد من الخرجات الميدانية التي أوكلت لها من طرف الدول الناشطة فيها وحتى بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية و التي اقترحت مساعداتها على مختلف الدول التي كنت في البداية بؤرة الوباء من خلال التحسيس بضرورة الالتزام بمسافة الأمان في المرافق العمومية والخاصة وتجنب الاكتظاظ :

- هذا عبر توزيع المتطوعين أمام هذه المرافق للعمل على تطبيق التوصيات المتبعة :

- توزيع المتطوعين للإعانات تحت رقابية سلط الإشراف.

- تمكن الفاعلين المحليين لكل منطقة من خصوصيات الوباء والدراية بالمستجدات وذلك للتصدي للإشاعات على الصعيد المحلي وهو ما يساهم في تقليل حالة الهلع اللامبرر لدى المواطنين.

- تحسيس المواطن بأن الدولة تتابعه عن كثب وحكم سيطرتها على الوضع وهو ما يعزز الإستقرار الاجتماعي كركيزة من ركائز إدارة الأزمة .

[1] حكيم المعاوي، مبدأ الاحتياط في المسؤولية المدنية، عن الإضرار بالبيئة، ب ط دار الجامعة الجديدة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 152.

– تقديم الفاعلين المحليين التقارير يومية إلى سلط الإشراف حول الأنشطة اليومية و الوضع المحلي تؤخذ هذه التقارير بعين الإعتبار وذلك ضمن إستراتيجية تنطلق من المحلي الى المركزي.

– ساهم هذه الأخيرة في إستجابة أسرع للمشاكل الموجودة والوعي بها واستباق مشاكل أخرى ممكنة.

– إدارة المعلومات بشكل دقيق وجعل منظومة التواصل أثناء الأزمات منظومة تخاطب المواطن بشكل مباشر عبر المتطوعين المحليين وهذا بالطبع بالنسبة للمنظمات غير الحكومية المحلية والتي لها تراخيص من الدولة بشكل رسمي لمساعدة الهيئات الرسمية ومجالس الإشراف على الفيروس والمجالس الطبية العلمية على اعتبار ضرورة التدقيق في المعلومات التي تقدم لها والتي بالضرورة لا بد أن تكون صحيحة ومتأكد منها وخالية من أي مؤامرة داخلية او خارجية قد تفسد مشروع مكافحة الازمة او زيادة تفشي الوباء.

أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية فقد كانت مساعدتها بارزة بشكل خاص بالنسبة للدول التي كانت بؤرة للوباء في البداية تم انتقلت إلى مختلف دول العالم بعد تفشي الوباء بشكل رهيب وأصبح خطر عابر للحدود حين ساعات المنظمات غير الحكومية بمعدات الحماية للعاملين في مجال الصحة و أعطتها أولوية قصوى في استراتيجية مقاومة كورونا، وفي هذا الإطار برز جهد منظمة Project HOPE العاملة في الصين منذ عام 1983، والتي قدمت أكثر من مليوني قناع للوجه و 11000 بذلة واقية و280 ألف زوج من قفازات الفحص للمستشفيات العامة في ووهان، بالإضافة إلى أكثر من 365000 من أقنعة الوجه وغيرها من معدات الوقاية إلى مركز شنغهاي الطبي للأطفال واتحاد مقاطعة هوبي الخيرية". ومن جانبها، قدمت منظمة Direct Relief 572 ألف قناع تنفس N95 ، وأكثر من 340

الف قفاز ، وأشياء أخرى مثل أغطية الأحذية من مخزونها الطبي الطارئ، كما تعمل مع FedEx لإرسال شحنات مستمرة من معدات الحماية. كما قامت منظمة Save the Children China بتسليم 36 ألف قناع للوجه من مخزن مرفق في إندونيسيا للمستشفيات في ووهان، بدعم من المتطوعين المحليين .

أما بالنسبة للدور التوعوي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية فيتمثل فيما يلي :

– توعية المواطنين حول خطورة هذا الوباء وطرق شام هذه الأخيرة في إيجاد حل أسرع للمشاكل الموجودة والوعي بها واستاق مشاكل أخرى ممكنة إدارة المعلومات بشكل دقيق و جعل منظومة التواصل أثناء الأزمات منظومة تخاطب المواطن بشكل مباشر عبر المتطوعين المحليين وانطلاقا من السياق المحلي فكل أزمة هي أزمة معلومات وتواصل الدور الردعي الميداني .

– الدور الرقابي:

تعمل منظمات المجتمع المدني في السياق المحلي والوطني على متابعة اليومي الاجتماعي في تفاصيله من خلال متطوعين وفاعلين سحليين لكل منطقة يسجلون الإخلالات والتجاوزات ويعملون على التبليغ عنها عبر وسائل عديدة : منظمة الدفاع عن المستهلك. صفحات على الفايسبوك تشأ في الغرض كخطوة أولى من الممكن أن تجمع كل المعلومات في منصة رقمية في وقت لاحق : قدم من خلال هذه الوسائل مخرجات المعاينة اليومية بالتنسيق مع سلط الإشراف.

إن الوعي الفوري بالتجاوزات و الإخلالات يجعل من الحلول أسرع وأسهل و أنجع كل منطقة تستحيل منظومة رقابية وآلية تواصل و توعية ومصدر موثوق للمعلومة وذلك عبر الحضور القوي المنظمات المجتمع المدني والتي تعتبر الوسيط بين المواطن والدولة .[1]

[1] Health Organization, avenue Appia 20, 1211 Geneva. Switzerland.

خلاصة الفصل الثاني

إن بعض التغيرات التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد، مثل الاعتماد الكبير والمفاجئ على التكنولوجيا الرقمية في إدارة مؤسسات الدولة الحيوية والأمنية وتبنّي آليات مبتكرة في إدارة الملف الأمني، هي تغيرات طارئة سوف تتلاشى مع انحسار خطر الوباء على الصحة العامة. وفي المقابل، من المرجح أن يترك الوباء آثارًا دائمة في مفاهيم الأمن وأولوياته على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

لقد كشف وباء فيروس كورونا العديد من الثغرات في أنظمة وقطاعات الأمن والبنى التحتية الحيوية في العديد من دول العالم وخاصة الجزائر.

وفي المقابل، وضع وباء فيروس كورونا أنظمة الحكم المختلفة، الديمقراطية والشمولية على حد سواء، أمام تحدي المحافظة على أمن الدولة والصحة العامة والاقتصاد مقابل حماية الحريات، خصوصًا في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية.

فيجب علينا كدولة فهمٍ أعمق لآثار وباء فيروس كورونا على الأمن والأجهزة الأمنية، ويتعين إجراء دراسات لفهم التداعيات المحتملة للأوبئة على الأمن الوطني وذلك قصد وضع خطط وسُبل لتعزيز جاهزية مؤسسات الدولة المختلفة والأفراد للتعامل مع مثل هذه التحديات من خلال إعادة تقييم الاستراتيجيات الأمنية الحالية، ومراجعة تحديد أولويات الأمن الوطني وموازينه، وتخصيص الميزانيات المالية للتدريب وتوفير البنى التحتية المناسبة لها، إضافة إلى العمل على سد الثغرات التي ظهرت أثناء وباء فيروس كورونا وتصحيح الأخطاء التي تم التعرف إليها خلال هذه الأزمة.

الخاتمـــة

الخاتمة

يعتبر الأمن القومي شاملا إذا كان يملك مقومات الأمن الصحي والإنساني والسياسي، والاقتصادي، والمجتمعي على حد سواء.

ولقد اختلفت تفسيرات الأمن الصحي وفقا للمرجعية التي يستوجب تأمينها، فإذا كان الاقتصاد هو الوحدة المرجعية هنا يتعلق الأمر بالأمن الاقتصادي. واذا كانت الوحدة المرجعية هي الإنسان فحتما يتعلق الأمر هنا بالأمن الإنساني. أما إذا كانت الوحدة المرجعية هي المجتمع سنتحدث هنا عن الأمن المجتمعي. وأما إذا كانت الوحدة المرجعة هي الدولة ككل فإننا أمام الأمن القومي.

و يفترض أن هذه العناصر الفاعلة متصلة ببعضها البعض بحيث انه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل في ظرف واحد. فانه سيؤثر على جميع الفاعلين كما حدث مع أزمة كورونا. فالتهديدات الصحية تعتمد على مبدأ الانتشار والتعميم، ففي بادئ الأمر مست القطاع الصحي فقط ثم بدأت في الانتشار لتشمل جميع القطاعات الأمنية الأخرى كالأمن الاقتصادي، الأمن الإنساني، الأمن المجتمعي، وحتى الأمن السياسي والغذائي.

ولتحقيق الأمن الصحي يجب على الدولة مراعاة ثلاث جوانب في غاية الأهمية:

-الجانب الإستباقي: وهو وضع إستراتجية لمنع ظهور تهديدات التي تشكل خطرا على حياة الإنسان في المستقبل.

-الجانب الوقائي: لمنع تفاقم الأزمات الصحة عبر العالم، واحتوائها وحصرها في نقطة البداية.

-الجانب العلاجي: وهو السعي الى توفير كل الوسائل والإمكانيات الطبية، وتطوير المخابر وإجراء بحوث ودراسات للكشف عن اللقاحات المضادة والأدوية لمنع المضاعفات بواسطة التكنولوجيا المتقدمة.

وتهدف إستراتيجية الأمن الصحي ليس لحماية الفرد فقط وإنما تعزيز وتقوية أمن الدولة بواسطة الأفراد الذين يملكون صحة جيدة، وبما أن أمن الإنسان وأمن الدولة وجهان لعملة واحدة. والأمن الصحي والأمن الإنساني كذلك وجهان لعملة واحدة، فالبتالي تصبح المعادلة واضحة الأمن الصحي للإنسان وأمن الدولة وجهان لعملة واحدة . فالأمن الصحي في ظل الأوضاع الراهنة شرط ضروري وأساسي للوصول الى الأمن القومي للدولة.

ويمكن القول إن بعض التغيرات التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد، مثل الاعتماد الكبير والمفاجئ على التكنولوجيا الرقمية في إدارة مؤسسات الدولة الحيوية والأمنية وتبنّي آليات مبتكرة في إدارة الملف الأمني، هي تغيرات طارئة سوف تتلاشى مع انحسار خطر الوباء على الصحة العامة. وفي المقابل، من المرجح أن يترك الوباء آثارًا دائمة في مفاهيم الأمن وأولوياته على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

لقد كشف وباء فيروس كورونا العديد من الثغرات في أنظمة وقطاعات الأمن والبنى التحتية الحيوية في العديد من دول العالم وخاصة الجزائر.

وفي المقابل، وضع وباء فيروس كورونا أنظمة الحكم المختلفة، الديمقراطية والشمولية على حد سواء، أمام تحدي المحافظة على أمن الدولة والصحة العامة والاقتصاد مقابل حماية الحريات، خصوصًا في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية.

فيجب علينا كدولة فهمٍ أعمق لآثار وباء فيروس كورونا على الأمن والأجهزة الأمنية، ويتعين إجراء دراسات لفهم التداعيات المحتملة للأوبئة على الأمن الوطني وذلك قصد وضع خطط

وسُبل لتعزيز جاهزية مؤسسات الدولة المختلفة والأفراد للتعامل مع مثل هذه التحديات من خلال إعادة تقييم الاستراتيجيات الأمنية الحالية، ومراجعة تحديد أولويات الأمن الوطني وموازينه، وتخصيص الميزانيات المالية للتدريب وتوفير البنى التحتية المناسبة لها، إضافة إلى العمل على سد الثغرات التي ظهرت أثناء وباء فيروس كورونا وتصحيح الأخطاء التي تم التعرف إليها خلال هذه الأزمة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

01-المراسيم و القوانين والأوامر

02- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 مؤرخ في 24 مارس سنة 2020، العدد 16 ، ج ر 24 مارس 2020 ، يحدد التدابير التكميلية للوقاية من إنتشار فيروس كورونا و مكافحته.

03- مرسوم تنفيذي رقم 20 -22 مؤرخ في 28 مارس سنة 2020، يتضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي إلى بعض الولايات، العدد17، 2020.

04- مرسوم تنفيذي رقم 20 102 مؤرخ في 23 أفريل 2020، يتضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي المتخذة في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته وتعديل أوقاته, العدد 24، 2020.

05- المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته الجريدة الرسمية، العدد 34، 2020.

06- المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحة الجريدة الرسمية ، العدد 34، 2020.

07- الجريدة الرسمية الجزائرية، (13 جوان 2020)، مرسوم تنفيذي رقم 20-59 مؤرخ في 13 جوان 2020 يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية ، العدد 35.

08- المرسوم رقم 81-267، مؤرخ في 10 أكتوبر 1981، يتعلق بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي فيما يخص الطرق والنقاوة والطمأنينة العمومية، الجريدة الرسمية عدد 41، الصادرة في 13 أكتوبر 1981.

09- المرسوم رقم 81-383 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981، يحدد صلاحيات البلدية والولاية في قطاع التجارة، الجريدة الرسمية عدد 52، الصادرة في 29 ديسمبر 1981.

10- المرسوم التنفيذي رقم 11-379، مؤرخ في 21 نوفمبر 2011، يحدد صلاحيات وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الجريدة الرسمية عدد 63، الصادرة في 23 نوفمبر 2011.

11- المرسوم التنفيذي رقم 20-69، مؤرخ في 21 مارس 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة في 21 مارس 2020.

12- الاعلان العالمي لحقوق الانسان و المادة 13 من الاعلان العالمي لحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

13- النص الكامل البيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء الأحد22 مارس 2020، 2020.

الكتب :

14-ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير (القاهرة، دار المعارف، دت).

ثانيا : المراجع

15-الكتب :

16-امحمد محمود ربيع، عبدالله العتيم، وأخرون، موسوعة العلوم السياسية، ج1، كويت، 1993.

17-حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2007.

18-محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: مركز الدلتا للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

19-فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار الميسرة ، 2001.

20-محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والسياسية المقارنة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

21-وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، عمان: دار أسامة لنشر والتوزيع، ط1، 2004.

22-نصر عارف، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، 2002.

23-احمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي: مطابع البيان التجارية، 1994.
24-عبد الله بلقزيز، الأمن القومي العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1989.
25-عبد المنعم المشاط، "الإطار النظري للأمن القومي العربي" في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993).
26-محمود محمد خليل، (الأمن في الإسلام، القاهرة، دن، 2000).
27-جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة، دار الشروق، 1983) .
28-محمد نصر مهنا، الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007).
29-إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007) .
30-تخصص حماة البيئة، مبادئ الصحة العامة، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المملكة العربية السعودية.
31-المختار العيادي. (2020). الحجر الصحي للمصابين بأمراض معدية في سياق مكافحة جائحة كورونا الإطار القانوني – الإستراتيجية الوطنية لمكافحة جائحة كورونا علاقة التدابير المتخذة بمنظومة حقوق الإنسان دراسة مقارنة، في: الدولة والقانون في ومن جائحة كورونا. الرباط: مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
32-حكيم المعاوي، مبدأ الاحتياط في المسؤولية المدنية، عن الإضرار بالبيئة، ب ط دار الجامعة الجديدة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
33-منظمة الصحة العالمية2007، مستقبل أكثر أمنا:أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط،القاهرة،2007.

02-المذكرات و الرسائل الجامعية :

34-جميلة حميدة، النظام القانوني للضرر البيئي واليات تعويضه، بت لنيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص كلية الحقوق جامعة الجزائر، الموسم الجامعي، 2008/2007 .

03-المجلات والملتقيات :

35-اسحاق بلقاضي، أدوات حماية الأمن الصحي الدولي في إطار اللوائح الصحية الدولية، مجلة الدراسات القانونية،المجلد04، العدد01،جانفي،2018.

36-حسين إبراهيم حملادي. (ايار, 2020). "الكلفة الإجتماعية لأزمة جائحة فيروس كورونا: دراسة ميدانية في ناحية العبارة محافظة ديالى"، مجلة كلية التربية، جامعة واسط العدد 39، ج2.

37-عائشة بوعشيبة، دور النقل الحضري في انتشار وباء كورونا المستجد كوفيد- 19 ، مجلة الندوة للدراسات القانونية، قارة وليد، قسنطينة، الجزائر،. 2020 ، عدد 32 ، عدد خاص.

38-عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم، التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي "كوفيد- 19 "،مجلة الندوة للدراسات القانونية، قارة وليد، قسنطينة، الجزائر، عدد 32، ، (فيروس كورونا-كوفيد 19) ، 2020 ، عدد خاص .

04-المواقع الإلكترونية :

39-https://www.who.int/about/arمنظمة الصحة العالمية.

40- محمد بن هويدن، الأمن الصحي والأمن الوطني، مجلة عسكرية وإستراتيجية، الإمارات العربية،07،06،2020،الموقع:

41- http://www.nationshield.ae/index.php /home/details/articles

42-احسان جبريل، كورونا.. الرئيس الجزائري يمدد تعليق الدراسة ويستبعد الحجر العام، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/arالدول العربية كورونا الرئيس الجزائري-مدد- تعليق الدراسة -ويستبعد -الحجر - العام /1787238، يوم 01 أبريل 2020، تاريخ الاطلاع 11 ماي 2020.

43-تمارة علاء عبد الزهرة ، قسم الدراسات الامنية ومكافحة الارهاب، مقال منشور على الأنترنت https://www.alnahrain.iq/post/522

44-19-covid-coronavirus/tags/com.niknews.

45-جورج عيسى، تداعيات فيروس كورونا على المجتمع المدني، على الموقع الإلكتروني التالي: www.researchgate.net.

46-أنطوان جميل ، دور المجتمع المدني في مجابهة فيروس كروياء 1 مارس 2020، على الموقع الإلكتروني www.unated solidaration.net. الخميس 27 فبراير 2020، الساعة 10:00 .

47-سامر أبو رمانة فيروس كورونا وهل للمنظمات الإنسانية – تقرير عن منظمة الصحة العالمية الموقع الالكتروني: www.who.int/ar/emergencies.com.

المراجع باللغة الأجنبية :

48- George Sehwar Zenberger, Power Politics: A Study of World of Society (London: Stevens & Sons Limited, 1964,p 59.

49- Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150.

50- Christian , Enemark,. Is pandemic Flu a Security threat, Survival,vol,.51,2009,.p193

51- Health Organization, avenue Appia 20, 1211 Geneva. Switzerland.

الفهرس

مقدمة.....أ

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة الأمنية

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة..... 8

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة..... 9

الفرع الأول: السياسة العامة من منظور ممارسة القوة (السلطة)..... 9

الفرع الثاني: السياسة العامة من منظور أداء النظام السياسي.....12

الفرع الثالث: السياسة العامة من المنظور المؤسسي (الحكومة).....14

المطلب الثاني: الأطر النظرية المعتمدة في تحليل السياسة العامة 16

الفرع الأول: النموذج المؤسسي (التقليدي).....16

الفرع الثاني: النماذج السلوكية.....18

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وتطوراته.....25

المطلب الأول: ضبط مصطلح الأمن القومي وخلفياته.....26

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن.....26

الفرع الثاني :التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية 27

الفرع الثالث: أهم تعريفات الأمن القومي.....28

الفرع الرابع: التمييز بين مفهوم الأمن القومي وبعض المفاهيم المشابهة له.....30

المطلب الثاني: عناصر قوة الأمن القومي وعوامل تهديده.....33

الفرع الأول: عناصر قوة الأمن القومي.....33

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للأمن الصحي في الجزائر.....41

المطلب الأول: تعريف الأمن الصحي 41

المطلب الثاني: أهمية الأمن الصحي.....43

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الصحي.....44

خلاصة الفصل الأول.....46

الفصل الثاني

آليات مواجهة فيروس كورونا في الجزائر

المبحث الأول :آليات مواجهة فيروس كورونا على مستوى الأجهزة الصحة.....48

المطلب الأول: الحجر الصحي وإجراءاته.....49

المطلب الثاني: التدابير المتخذة للتصدي لتفشي فيروس كورونا في الجزائر 53

المبحث الثاني: التدابير الوقائية المتخذة لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد-19 على مستوى الأمن والجماعات المحلية 59

المطلب الأول: صلاحيات سلطات الضبط الإداري في حماية الصحة العمومية 59

المطلب الثاني: أهم التدابير الوقائية لمكافحة وباء كوفيد-19 في ظل تزايد انتشار الفيروس في الجزائر 62

المطلب الثالث: دور الاجهزة الامنية في ظل ازمة كورونا 64

المبحث الثالث: آليات مواجهة فيروس كورونا على مستوى تنظيمات المجتمع المدني 66

المطلب الأول: حماية حقوق الإنسان كأساس لمبادرة المنظمات غير الحكومية للتصدي لجائحة كورونا.....67

المطلب الثاني: أساليب تدخل المنظمات غير الحكومية في التصدي لجائحة كورونا 70

المطلب الثالث: تفعيل أطر المشاركة بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية للتصدي لجائحة كرونا.....72

خلاصة الفصل الثاني 78

الخاتمة.....79

قائمة المصادر والمراجع.....83

الفهرس.....89

ملخص

تهدف إستراتيجية الأمن الصحي ليس لحماية الفرد فقط وإنما تعزيز وتقوية أمن الدولة بواسطة الأفراد الذين يملكون صحة جيدة، وبما أن أمن الإنسان وأمن الدولة وجهان لعملة واحدة. والأمن الصحي والأمن الإنساني كذلك وجهان لعملة واحدة، فالبتالي تصبح المعادلة واضحة الأمن الصحي للإنسان وأمن الدولة وجهان لعملة واحدة . فالأمن الصحي في ظل الأوضاع الراهنة شرط ضروري وأساسي للوصول الى الأمن القومي للدولة.

ويمكن القول إن بعض التغيرات التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد، مثل الاعتماد الكبير والمفاجئ على التكنولوجيا الرقمية في إدارة مؤسسات الدولة الحيوية والأمنية وتبنّي آليات مبتكرة في إدارة الملف الأمني، هي تغيرات طارئة سوف تتلاشى مع انحسار خطر الوباء على الصحة العامة. وفي المقابل، من المرجح أن يترك الوباء آثارًا دائمة في مفاهيم الأمن وأولوياته على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

لقد كشف وباء فيروس كورونا العديد من الثغرات في أنظمة وقطاعات الأمن والبنى التحتية الحيوية في العديد من دول العالم وخاصة الجزائر.

وفي المقابل، وضع وباء فيروس كورونا أنظمة الحكم المختلفة، الديمقراطية والشمولية على حد سواء، أمام تحدي المحافظة على أمن الدولة والصحة العامة والاقتصاد مقابل حماية الحريات، خصوصًا في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية.

Summary

The health security strategy aims not only to protect the individual, but also to strengthen and strengthen the security of the state through individuals who have good health, since human security and state security are two sides of the same coin. Health security and human security are also two sides of the same coin, so the equation becomes clear: human health and state security are two sides of the same coin. Health security under the current conditions is a necessary and basic condition for achieving the national security of the state.

It can be said that some of the changes imposed by the spread of the new Corona virus, such as the sudden and heavy reliance on digital technology in the management of vital and security state institutions and the adoption of innovative mechanisms in managing the security file, are emergency changes that will fade as the threat of the epidemic to public health recedes. In turn, the pandemic is likely to leave lasting traces on security perceptions and priorities at the national, regional and international levels.

The Corona virus epidemic has exposed many gaps in the security systems and sectors and vital infrastructure in many countries of the world, especially Algeria.

On the other hand, the Corona virus epidemic has placed the various regimes, both democratic and totalitarian, in front of the challenge of maintaining state security, public health and the economy in exchange for protecting freedoms, especially in liberal democratic regimes.